



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi - Bordj Bou Arreridj -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

السياسة النقدية والمالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2018 باستعمال نموذج Saint-Louis

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

❖ بن جدة ايمان

❖ حرشاو محمد أمين

لجنة المناقشة

لجنة المناقشة	
رئيسا	الأستاذة(ة): قايد خميصي
مشرفا	الأستاذة(ة): رحالي بلقاسم
ممتحنا	الأستاذة(ة): مداني حسيبة

السنة الجامعية: 2020/2019



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi - Bordj Bou Arreridj -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

السياسة النقدية والمالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2018 باستعمال نموذج Saint-Louis

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

❖ بن جدة ايمان

❖ حرشاو محمد أمين

لجنة المناقشة

لجنة المناقشة	
رئيسا	الأستاذة(ة): قايد خميصي
مشرفا	الأستاذة(ة): رحالي بلقاسم
ممتحنا	الأستاذة(ة): مداني حسيبة

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُرِيهِمْ آيَاتِهِ
وَالَّذِي يُخْرِجُ النَّوْمَ
وَالَّذِي يُخْرِجُ النَّوْمَ
وَالَّذِي يُخْرِجُ النَّوْمَ

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله دائماً وأبداً على توفيقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله.....

تقدم بحزنيل الشكر والتقدير للأستاذ المبدع المشرف على عملنا ، الذي سخر وقته بالنهار وسهر الليل لتأدية كل صغيرة وكبيرة في مجئنا هذا وتشجيعنا لمواصلة العمل حتى النهاية ، تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر لك وما وفيت حقك أستاذ ، حقاً للنجاح أناس يقدرون معناه وللإبداع أناس يحددونه فأنت أهل للشكر والتقدير أستاذنا الفاضل.

كما تقدم بأسمى عبارات الشكر والاحترام لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين تكرموا بوقتهم لقراءة مجئنا من الألف للياء ومناقشته.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نرسل أرقى رسائل الشكر لكل من قدم لنا النصيح والارشاد وسأهموا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

على أمل أن تكون دراستنا هذه إضافة قيمة للدراسات العلمية الحثيثة السابقة في هذا الموضوع الثري والواسع ، ومنطلقاً تركز عليه الدراسات المستقبلية لتحمل معها الجديد بالتحليل والنقاش في هذا الموضوع إن شاء الله .

إهداء

أهدي عملي وثمره جهدي بعد حمد الله على توفيقه ونعمته علي .

إلى التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم في دراستي إلى أمي الغالية "حفظها الله"

إلى من أودعني الله أبي "رحمه الله"

إلى أخواتي "حفظهن الله"

إلى زميلي في المذكرة أمين

إلى أساتذتي الأعزاء ومعلمي في كل الأطوار

إيمان

إهداء

أهدي عملي المتواضع هذا :

* إلى والديا حفظهما الله وأطال في عمرهما وأدخلهما جنات الفردوس إن شاء الله .

* إلى أبي الذي ضحى وما زال لأصل لما أنا عليه اليوم ، إلى الذي في كل عشرة لي كان خير السند ، إلى الذي رافقتني كلماته المحفزة وتشجيعه لي في كل مكالمة ما تقية له بي قبل اجتياز كل اختبار وبعده ، لا تكفي أبيات القصيد للوفاء بحقك يا والدي العزيز حقا تقف الكلمات عاجزة أمام عظمة صنيعك معي .

* إلى أمي التي في كل صباح دعائها لي بالتوفيق والسداد حاضر ، أمي التي كانت ترسل معي بداية كل أسبوع بعض الحلوى ، إلى التي كانت تدخر لي بعض الدرامه لأسدد مصاريف النقل والدراسة طيلة خمس سنوات بالجامعة ، إلى التي كانت تقسم معي دنائير ما القليلة التي جنتها من بيع الدجاج والبيض عند كل بحث كنت بصدد انجازه وطبعه في الجامعة والمدرسة فعلت كل ماذا قبل أن تسدد أجرة الفحص الخاصة بها عند الطبيب المختص في مرض السكري والقلب ، إلى التي كانت تود عيش لحظة تخرج ابنها فحال بينها وبين هذه اللحظة الظروف الصحية لهذه المرحلة .

* إلى الأرواح الطاهرة التي رحلت عنا ، إلى روح جدي وجدتي من أبي وجدي من أمي وخالتي ، رحمة الله عليهم .

* إلى أغلى ما عندي إخوتي وأخواتي شمس الدين وأبو بكر الصديق وأسماء وخديجة .

* إلى من بعدت مئات الكيلو مترات وكانت أقرب ما يكون لي ، إلى من اقترن اسمها بكلمة الجنة لك يا جنيتي يا قدرة عيني .

* إلى زميلتي في اعداد المذكرة إيمان التي تقاسمت معي تعب انجاز ما من الألف إلى الياء .

* إلى أعز أصدقائي من جمعهم القدر بي عبد اللطيف وعبد الحق وميمون وموسى .

* إلى كل زملائي من مقاعد الابتدائي حتى مدرج الجامعة وبالأخص زملائي من دفعة ماستر تقدي وبنكي سنة 2020 .

* إلى كل من يعرف أمين ووسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي .

محمد أمين

الصفحة	المحتويات
	شكر و عرفان
	الإهداءات
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ-ج	مقدمة عامة
33-02	الفصل الأول: السياسات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي
03	المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية
09	المطلب الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية والسياسة المالية
22	المطلب الثالث: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
30	المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة
30	المطلب الأول: الدراسات المحلية السابقة
31	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة
33	خلاصة الفصل
72-35	الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-208
35	تمهيد
36	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة
36	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
47	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
58	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها
58	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
70	المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
72	خلاصة الفصل
74	الخاتمة العامة
77	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1999	37
02	مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2018	39
03	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-1999	41
04	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-1999	42
05	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2018	43
06	معدلات النمو العام وبعض المعدلات القطاعية في الجزائر 1990-1999	44
07	معدلات النمو العام وبعض المعدلات القطاعية في الجزائر للفترة 2000-2018	46
08	تحديد درجة تأخير اختبار "Fuller-Dickey" للسلسلة الزمنية GDP	58
09	نتائج اختبار DF على السلسلة الزمنية GDpT	59
10	تحديد درجة تأخير اختبار "Fuller-Dickey" للسلسلة الزمنية Δ GDpT	59
11	نتائج اختبار ADF على السلسلة الزمنية Δ GDpT	60
12	نتائج اختبار "Fuller-Dickey" على باقي متغيرات النموذج	61
13	تحديد درجة تأخير النموذج VAR	62
14	نتائج اختبار "Johansen" للفرضية الأولى	63
15	نتائج اختبار "Johansen" للفرضية الثانية	64
16	نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك لـ Granger-Engle	65
17	نتائج اختبار Student على باقي معلمات معادلة التكامل المشترك لـ Granger-Engle	66
18	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	69

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	الرقم
05	أهداف السياسة الاقتصادية المربع السحري — KALIDOR	01
19	منحنى بياني يوضح آلية عمل السياسة المالية الانكماشية	02
20	منحنى بياني يوضح آلية عمل السياسة المالية التوسعية	03

مقدمة عامة

تعتبر السياستين النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد، حيث أن الاهتمام بهما ممتد عبر مراحل تاريخية عدة، و في ظل الصدمات الاقتصادية التي شهدتها العالم والتي تسببت بظهور مشكلات اقتصادية حادة كالكساد والتضخم والكساد التضخمي، ظهرت معها مختلف النظريات الاقتصادية التي جاءت بها مختلف المدارس الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلات، بالاعتماد على توجيه أدوات كل من السياستين المالية والنقدية لمعالجة آثار هذه الصدمات، وقد اكتمل هيكل السياستين في الفكر الاقتصادي المعاصر فأصبحت جميع دول العالم تعتمد عليهما لتحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية، خاصة ما تعلق بالنمو الاقتصادي الذي يرأس الأهداف المنشودة، فالسياسات الاقتصادية لما لها من انعكاس في تحسین المستوى المعيشي للأفراد بالتوازي مع ذلك التركيز على عدالة توزيع النمو بينهم وتوزيع الخيرات أمام القطاعات الحكومية والأفراد والمنظمات المجتمعية، مما يزيد من هوامش الحرية أمام الابداع والابتكار للأفراد، ويساعد الحكومة على القيام بأدوار الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة بشكل أفضل.

والجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو قامت بالعديد من الإصلاحات بهدف تغيير الوضع الاقتصادي للأحسن وتحقيق نمو اقتصادي أفضل، وعرفت السياستين المالية والنقدية بالجزائر تعديلات عدة بهدف تحقيق نمو اقتصادي أمثل في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

كيف أثرت كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ؟

وتدرج تحتها الأسئلة الفرعية التالية:

- ✚ ما المقصود بالسياستين النقدية والمالية وما آليات تأثيرهما في تحقيق النمو الاقتصادي؟
- ✚ كيف تطورت السياستين النقدية والمالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- ✚ كيف يمكن قياس أثر كل من السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، وأي منهما لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- ✚ يمكن قياس تأثير كل من السياسة المالية والنقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر بالاستعانة بنموذج Saint-Louis لحصر المتغيرات الرئيسية لكل من أدوات السياستين وأثرهما على النمو الاقتصادي.
- ✚ بحكم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن السياسة المالية تؤثر بدرجة أكبر على النمو الاقتصادي من السياسة النقدية.

مبررات اختيار الموضوع:

- من أسباب اختيارنا لهذا الموضوع نذكر:
- الاهتمام الشخصي بالمجال النقدي واندراج الموضوع بالتخصص.
- الميل الشخصي للدراسة ومعرفة دالة تأثير كل من السياسة النقدية والمالية في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر.
- الأهمية البالغة للموضوع في وقتنا الحالي في ظل الازمة الاقتصادية الأخيرة التي تشهدها الجزائر، لمعرفة أي من السياستين المثلى لامتناس آثار الأزمة وتحقيق نمو اقتصادي.
- الرغبة في التعرف والتحكم في التقنيات القياسية والإحصائية.

أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى:

- الوقوف على التطورات التي مرت بها السياستين النقدية والمالية في الجزائر.
- قياس مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع وقصد الإحاطة بمختلف جوانبه، ومن أجل تحليل أبعاده، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات المطروحة وصولا إلى النتائج والتوصيات، سيتم معالجة موضوع البحث باستخدام المنهج الوصفي لعرض الجانب النظري، وذلك من خلال التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالسياستين المالية والنقدية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى تحليل تطور هذه المتغيرات طيلة فترة الدراسة، كما سنستخدم المنهج التجريبي في الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية. أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث فتتمثل في بعض الإحصائيات المتعلقة بالسياستين المالية والنقدية والنمو الاقتصادي، إضافةً إلى برنامج (EViews 10) المستخدم في الدراسة القياسية والإحصائية.

حدود الدراسة:

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر، وذلك بغية دراسة تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، كون هاتين السياستين من أهم أنواع السياسات الاقتصادية، وكون النمو الاقتصادي الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية.

أما من حيث الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2018، وتم اختيار هذه الفترة الزمنية باعتبارها الفترة التي تمثل مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق.

خطة الدراسة:

لنتناول هذا الموضوع بنوع من التفصيل سنقسم دراستنا إلى فصلين:

الفصل الأول سنتناول فيه الاطار النظري لكل من السياستين المالية والنقدية وآليات عملهما لتحقيق النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى استعراض أهم الدراسات العلمية السابقة المتعلقة بالموضوع.

في حين سنخصص الفصل الثاني للدراسة التحليلية والقياسية لأثر كل من السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي. من خلال استعراض تطور النمو الاقتصادي في الجزائر على ضوء تطور كل من السياستين المالية والنقدية، ثم تقدير نموذج Saint-Louis وتفسير النتائج. لنتهي الدراسة بخاتمة تضم نتائج الدراسة مع بعض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول:

السياسة النقدية والمالية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

السياسة الاقتصادية الكلية تحتوي سياسات نوعية، تتمثل في السياسة النقدية والمالية والتجارية، تكمل كل سياسة منها الأخرى، وإن أهمية هذه السياسات استدعت ظهور العديد من الدراسات من طرف الاقتصاديين على اختلاف مشاربهم خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية التي مر بها العالم، عملت هذه الدراسات و النظريات المستخلصة منها على احداث التغيير في أدوات السياسات الاقتصادية لتحقيق التوازن الكلي المرغوب والاستقرار الاقتصادي، كل هذه المفاهيم النظرية وأكثر سنحاول التطرق إليها في هذا الفصل الأول، والذي ارتئينا تقسيمه إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: الاطار النظري للسياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة.

المبحث الأول: الاطار النظري للسياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

إن السياسة الاقتصادية لا تقوم إلا بمجموعة متناسقة من الأدوات بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية المنشودة لعل أبرزها النمو الاقتصادي، وبناء على ما سبق سنتناول الاطار النظري لكل من السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية وكذا النمو الاقتصادي، وعلاقة كل من السياسة النقدية بالسياسة المالية لتحقيق أثر ايجابي على النمو الاقتصادي وسنعرض كل هذا وأكثر في المبحث الأول.

المطلب الأول: الاطار النظري للسياسة الاقتصادية

يشمل هذا المطلب التعريف بالسياسة الاقتصادية، مكوناتها ومضمونها، أنواعها بالإضافة إلى الأهداف التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية.

أولاً: مفهوم السياسة الاقتصادية

1- تعريف السياسة الاقتصادية:

تعددت تعاريف السياسة الاقتصادية، فمنها ما قام على أساس علمي ومنها ما ارتبط بوجهات نظر متغيرة وهي كالتالي¹:

- "السياسة الاقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية، والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية... إلخ."
- "السياسة الاقتصادية هي مجموع التصرفات الفعلية المتبعة في المجال الاقتصادي، ويجب أن تكون هذه التصرفات من الكثرة حتى تعطي مضمونا لمفهوم السياسة الاقتصادية"
- "تعتبر السياسة الاقتصادية عن تصرف السلطات العمومية، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال"

انطلاقاً من المفاهيم الواردة أعلاه يمكن اعطاء تعريف شامل للسياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة².

2- مضمون السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهراً خاصاً من مظاهر السياسة العامة، وتتضمن³:

- ### 1-2 تحديد الأهداف:
- وهي الأهداف التي تسعى السلطات إلى تحقيقها، إلا أن العادة جرت أن تكون للسياسة الاقتصادية أهداف، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الاستراتيجية، استقرار الأسعار... إلخ.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 19.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 14.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

2-2 وضع تدرج بين الأهداف: ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في الربح والذي هو أساس الاستثمار، مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداحيل و التشغيل.

3-2 تحليل الارتباطات بين الأهداف: عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات، مثلا رفع معدل الربح قد يكبح الكتلة الأجرية، وهو ما يؤثر على الاستثمار، لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الانتاجية.

4-2 اختيار الوسائل: وهي الامكانيات العملية أو السياسة لتطبيق أسلوب أو آخر من أساليب السياسة الاقتصادية، ويجب أن تكون الوسائل المتوفرة كافية للعمل على تحقيق الأهداف، وإذا تعددت الوسائل يتم اختيار الأفضل منها، لتحقيق هدف معين من خلال تحديد منافع وتكاليف كل وسيلة. وتتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية، وهي:

- السياسة النقدية؛
- سياسة الصرف؛
- السياسة الجبائية؛
- سياسة الميزانية؛
- سياسة المداحيل؛
- السياسة الاجتماعية.

ثانيا: أنواع السياسات الاقتصادية:

تنقسم السياسة الاقتصادية حسب الأجل إلى نوعين، فهناك سياسة اقتصادية ظرفية وسياسة اقتصادية هيكلية، وهي كما يلي¹:

1- السياسة الاقتصادية الظرفية:

1-1 سياسة الاستقرار: وهي السياسة التي تهدف إلى إزالة فائض في الطلب، باللجوء إلى وسائل الكبح لمعالجة معدلات التضخم المرتفعة عن طريق سياسات نقدية ومالية انكماشية.

2-1 سياسة الإنعاش: وهي السياسة التي تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية لإنعاش النشاط الاقتصادي، وتصحيح النقص في الطلب الاجمالي عن طريق استخدام وسائل التحفيز كالسياسة النقدية والمالية التوسعية، التي من شأنها رفع مستوى التشغيل وزيادة حجم الإنتاج.

2- السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي وإزالة القيود التي تواجهها السياسات الظرفية، فهي تمس كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة في هذه الحالة من خلال تأطير آليات السوق، الخصوصية، سيادة قانون

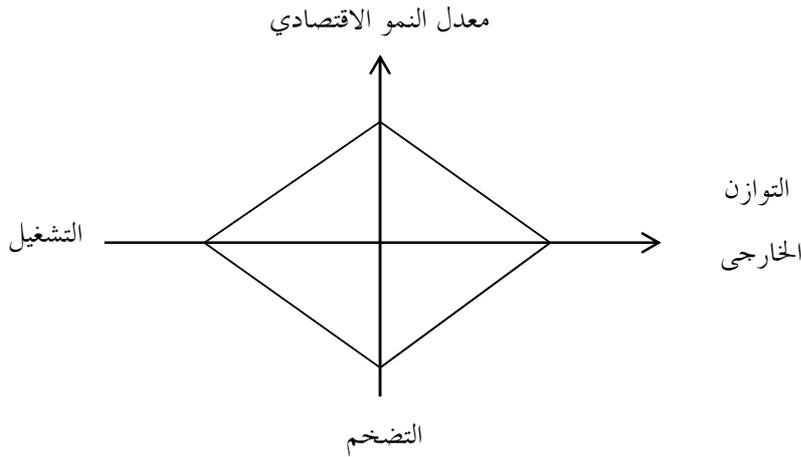
¹ عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص205.

المنافسة وتحرير علاقات العمل وجعلها أكثر مرونة. ويمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق تدخلا بعديا من خلال دعم البحث والتنمية، دعم التكوين ودعم التجديد والابتكار. وعلى العموم فإن هذه السياسات تمثل المحاور الكبرى لأية سياسة اقتصادية هيكلية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج اصلاح اقتصادية مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية وفق هذه البرامج انقسمت إلى سياسات الاستقرار على الأجل القصير وسياسات التصحيح الهيكلي على الأجل المتوسط والطويل. وما يلاحظ على هذه السياسات أنها تعارض سياسات الانعاش التي تقوم على التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الانفاق الحكومي.

ثالثا: الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية:

تتعدد وتنوع أهداف السياسة الاقتصادية باختلاف النظام الاقتصادي المنتهج لدى الدول، إلا أنه شاع في الأدب الاقتصادي أن للسياسة الاقتصادية أربعة أهداف تعرف بالمرجع السحري لـ: "KALIDOR" كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أهداف السياسة الاقتصادية (المرجع السحري لـ KALIDOR)



المصدر: عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص34.

1- تحقيق النمو الاقتصادي: وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو. إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج.

والمقياس الأكثر استخداما في قياس النمو الاقتصادي هو الناتج المحلي الخام، وهو مقياس للقيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال سنة¹.

ويمكن أن يقاس الناتج المحلي الخام بالأسعار السوقية الجارية أو الفعلية، ويسمى بـ: "الناتج المحلي الخام الإسمي"، ومن هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغير الأسعار لا الكميات، ولإزالة أثر السعر يتم حساب الناتج المحلي الخام

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

الحقيقي بمجموعة ثابتة من الأسعار، وهذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار. وبالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقاً من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى¹.

2- البحث عن التشغيل الكامل: يعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف الرئيسية لأي سياسة، رغم أن المقصود بالتشغيل هو التوظيف الكامل لجميع عناصر الإنتاج في الاقتصاد، والتي من بينها العمل، إلا أنه جرى استخدامه للإشارة إلى العنصر البشري. ويعود الاهتمام بهذا الهدف إلى الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن البطالة، خاصة إذا وصلت إلى مستويات مرتفعة².

ويعرف الشخص الذي يدخل في عداد البطالة أنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يستطيع أن يجده.

للبطالة أشكال عدة منها ما يلي³:

◀ **البطالة القسرية:** تكون عند وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل عند الأجر السائد دون أن تجد لها عملاً، ويعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة؛

◀ **البطالة الاحتكاكية:** تحدث عند توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال والبحث عن وظائف جديدة؛

◀ **البطالة الهيكلية:** قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد الوطني كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات، أو الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب إنتاجية أكثر تطوراً، أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن جديدة؛

◀ **البطالة الدورية:** يتأثر هذا النوع بحركة الاقتصاد والتغيرات التي تحدث فيه سواء كانت بشكل ركود أو تضخم اقتصادي؛

◀ **البطالة الموسمية:** قد تواجه القوى العاملة في بعض الأنشطة الاقتصادية الموسمية كزيادة الطلب في موسم بينما يقل في موسم آخر؛

◀ **البطالة المقنعة:** تحدث عند التحاق قوى عاملة بوظائف تتقاضى عليها أجراً، على الرغم من أن مساهمتهم في العملية الانتاجية ضئيلة، حيث أن تلك القوى العاملة الفائضة قد لا تؤثر إطلاقاً على حجم الانتاج المخطط له.

إلا أن وصول اقتصاد ما إلى درجة التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة انتهاء البطالة تماماً، ذلك أن الواقع يشير إلى أن هناك قدراً من البطالة يوجد لفترات زمنية مختلفة. فعند مستوى التوظيف الكامل تختفي البطالة الدورية ويسود عندئذ "معدل البطالة الطبيعي" الذي يضم البطالة الاحتكاكية والبطالة الدورية⁴.

3- الاستقرار الاقتصادي: يقصد بالاستقرار تجنب كل من حالات الكساد وحالات التضخم عن طريق تحقيق هدفين أساسيين هما التشغيل الكامل واستقرار الأسعار، أي تجنب التغيرات الكبيرة والمستمرة في المستوى العام للأسعار ارتفاعاً أو انخفاضاً، مع ضرورة عدم التدخل المباشر الذي قد يعيق سهولة تغير الأسعار. إذ يجب أن تبقى الأسعار النسبية للسلع المختلفة قادرة على التغير بحرية استجابة إلى التغيرات في ميول المستهلكين بصفة عامة، وفي نفقات الإنتاج بصفة خاصة.

¹ كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003، ص6.

² محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص211.

³ محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص163-166.

⁴ محمد سعيد السهموري، مرجع سبق ذكره، ص212.

واستقرار الأسعار يقضي بأن تتحرك أسعار الجملة أو أسعار التجزئة ضمن حدود معينة مسموح بها، وهذا لا يعني أن يظل كلا الرقمين ثابتا بشكل مطلق¹.

قد يؤدي التضخم أو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار إلى تدهور قيمة العملة المتداولة، بالتالي انخفاض القدرة الشرائية للدخول خاصة الدخول الثابتة، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي الذي قد يؤدي إلى الركود الاقتصادي².

أما عن الاجراءات التي يمكن اتخاذها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي فتتلخص في الاحتمالات التالية³:

- العمل على استقرار مكونات الطلب الكلي، بالتحكم خاصة في الاستهلاك والاستثمار الخاص باعتبارهما من المكونات الأساسية للطلب الكلي؛
- اتباع السياسة المالية باستخدام الضرائب والنفقات الحكومية، لإلغاء أثر أو للتأثير في تغيرات الإنفاق الخاص؛
- استخدام السياسة النقدية للتحكم في مستوى الطلب الكلي، طالما أن الإنفاق يتم باستخدام النقود، فإن ذلك سيؤثر في الإنفاق، وهذه طريقة غير مباشرة لتحقيق التغيرات المرغوب فيها في مستوى الاستثمار الخاص؛
- تدخل الدولة عن طريق سياسة الأجور لتصحيح ما قد يترتب على تغيرات الأسعار والأجور من تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي.

4- التوازن الخارجي: يقصد بالتوازن الخارجي تحقيق التوازن في المعاملات الخارجية التي تتجسد في توازن ميزان المدفوعات، الذي من خلاله يمكن التعرف على درجة التقدم الاقتصادي وتحديد مركز الدولة المالي بالنسبة للعالم الخارجي⁴. ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات بتجنب العجز الدائم أو الفائض المستمر فيه، فحالة العجز الدائم تعني أن مجموع المدفوعات أكبر من مجموع المتحصلات الخارجية. قد يعالج هذا الخلل بفرض العديد من القيود على حرية التعامل الاقتصادي مع العالم الخارجي من أجل تقليل الآثار السلبية الناتجة عن العجز المستمر⁵.

وقد يسد العجز عن طريق الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، مما يؤثر على قيمة العملة الوطنية، أو عن طريق الديون الخارجية، وهو ما يزيد من عبء التزامات الاقتصاد الوطني.

ومن جهة أخرى قد ينتج عن حالة الفائض المستمر في ميزان المدفوعات ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد، كما أنه قد يفقد الاقتصاد قدرته التنافسية مع العالم الخارجي، بسبب الارتفاع المستمر في سعر صرف العملة الوطنية⁶.

رابعا: أدوات السياسة الاقتصادية:

إن نجاح أو فشل أي سياسة اقتصادية يعتبر إلى حد بعيد مرهون باختيار أدواتها، كما أن تصنيف هذه الأدوات للعمل داخل الاقتصاد يتطلب فحصا دقيقا وشاملا قبل البدء في اختيار المناسب منها، إذ أن نتائج عمل هذه الأدوات يختلف باختلاف طبيعة كل اقتصاد من حيث كونه اقتصاد متقدم أم اقتصاد نامي. وفي هذا الخصوص أشار " شنري Chenery " إلى أن هناك أدوات

¹ سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973، ص123.

² محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص28.

³ سلوى علي سليمان، مرجع سبق ذكره، ص167.

⁴ جمال لعامرة، السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي والوضعي دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص94.

⁵ محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص213.

⁶ محمد سعيد السمهوري، نفس المرجع، ص214.

عامة للسياسة الاقتصادية تستخدم على نطاق واسع وبنفس النمط في معظم البلدان، تتمثل في عرض النقود والميزانية العامة وقضايا مرتبطة بالاستثمار والاستهلاك، وأدوات خاصة تطبق بشكل مختلف وخاص على قطاعات خاصة من الاقتصاد الوطني، مثل تكلفة الإنتاج ومستوى الاستيراد وعرض العمالة الماهرة والأسعار. وهي كالتالي¹:

1- الأدوات العامة للسياسة الاقتصادية: تستخدم الحكومات في إطار سياستها الاقتصادية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف محددة سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل، وتشمل الأدوات العامة السياستين المالية والنقدية والسياسة التجارية.

1-1 السياسة النقدية: وتعرف على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية على نطاق الدولة لتحقيق أهداف محددة، تتلخص فيما يلي:

- تحقيق مستوى عالي من التوظيف؛
- تحقيق الاستقرار في الأسعار؛
- تحقيق معدل مقبول للتبادل؛
- تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي.

لتحقيق هذه الأهداف يتعين على السلطة أن تأخذ بعين الاعتبار ثلاث قيود، ألا وهي تجنب الاضطرابات المالية، تجنب عدم الاستقرار المفرط في معدل الفائدة ومحاوله كسب ثقة المستثمرين.

2-1 السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها استخداما من قبل الحكومات، خاصة في البلاد النامية لتنفيذ وانجاز الأهداف المسطرة. وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات المالية وتشمل الضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة وهي الأدوات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق محاربة مشكلتي التضخم والانكماش.

1-3 سياسة التجارة الخارجية: تعد من أهم الأدوات في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، لما تستخدمه من أدوات كمعدل التبادل التجاري والتعريف الجمركية، وهي أدوات تستخدمها هذه الأخيرة للتأثير في تكلفة الواردات وأسعار الصادرات وميزان المدفوعات.

1-4 الأدوات الخاصة للسياسة الاقتصادية: وتشمل السياسة الانتاجية التي تستخدم أدوات هامة للتأثير على الأرباح والإنتاج والاستثمار، كالضرائب والاحتياطات والقياسات السعرية، كما تستخدم أيضا التدخل الحكومي والمساعدات الفنية للتأثير في مستوى الإنتاج وتكلفته.

كما نجد من هذه الأدوات الخاصة الاستثمار الخاص الذي يلعب إلى جانب الاستثمار العام دورا هاما في التنمية، وهنا تستخدم أدوات كسعر الفائدة والإعفاء الضريبي بغرض التأثير على الأرباح المحققة.

¹ رضوان سليم، السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010، صص 9-12.

المطلب الثاني: الاطار النظري للسياسة النقدية و السياسة المالية

شغلت السياستين النقدية والمالية عديد الدراسات للباحثين الاقتصاديين من توضيح لمختلف الجوانب النظرية لكل من السياستين وسنحاول في هذا الجزء تسليط الضوء أكثر على الاطار النظري الخاص بهما.

أولاً: السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي بإتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة، من أجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية.

1- تعريف السياسة النقدية وأهدافها:

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديث نسبياً، حيث ظهر في القرن التاسع عشر إلا أن الذين كتبوا عنه كثيرون ويعود هذا التطور للفكر الاقتصادي والأحداث الاقتصادية.

1-1 تعريف السياسة النقدية: اختلف الاقتصاديون في تعريف السياسة النقدية فاتخذ كل واحد منهم هدفاً من أهدافها معتبراً أنه التعريف الكامل لها وبذلك عرفت بما يلي¹:

"أما جميع القرارات والإجراءات النقدية وغير النقدية التي تهدف إلى التأثير على النظام النقدي، أو أنها كل ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي سواء كانت عملة أو سندات حكومية، أو أنها سياسة البنك المركزي للسيطرة على العرض والطلب وسعر الفائدة والأرصدة النقدية".

وحسب تعريف آخر هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومرنة².

مما سبق يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها الفرع من السياسة الاقتصادية للدولة الذي يعنى بإدارة وتنظيم مستوى النقود وذلك ضمن إطار اقتصادي معين، من أجل تحقيق أهداف معينة مثل السيطرة على التضخم أو تحسين أوضاع ميزان المدفوعات أو تحقيق مستوى معين للتوظيف، ومختلف أدوات هذه السياسة من الوسائل المباشرة التي تستخدمها الدولة لتحقيق سيطرتها بالنسبة للأهداف التي تريد تحقيقها مثل فرض الضرائب، وأدوات السياسة النقدية هي الحد من الائتمان المصرفي أو تسهيله وخفض سعر البنك وبالتالي أسعار الفائدة الأخرى، أو العمل على رفعها، وشراء البنك المركزي للأوراق المالية وبيعها، وتخفيض أو رفع شبه الاحتياطي السائل.

¹حضير عباس المهري، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والسياسة النقدية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989، ص175.

²رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، الطبعة الأولى، دار بقاء للنشر، قسنطينة، 2008، ص175.

2-1 أهداف السياسة النقدية: تتمثل أهداف السياسة النقدية في أهداف أولية، وسيطة ونهائية وهي:

أ- **الأهداف الأولية:** هي حلقة وصل تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المتغير الأول وهو مجتمعات الاحتياطيات النقدية، أما المتغير الثاني فهو يتعلق بظروف سوق النقد¹.

- **مجتمعات الاحتياطيات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطيات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطيات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطيات الاجبارية والاحتياطيات الاضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك؛ وبخصوص الاحتياطيات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطيات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطيات الاجبارية على الودائع الحكومية والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطيات غير المقرضة فهي تساوي الاحتياطيات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطيات المقرضة.

- **ظروف سوق النقد:** يحتوي هذا المتغير على الاحتياطيات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقرضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك.

ب- **الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:** تعبر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وادارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط أن تستجيب لما يلي²:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية؛

- امكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

وتتمثل الأهداف الوسيطة في:

- **معدل الفائدة:** يقصد بمعدل الفائدة السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون غابرة، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

أما فيما يتعلق بتحديد معدل الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضا أن السلطات العاملة لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى معدلات الفائدة، لأن مستوى هذه الأخيرة يعتبر أحد هذه المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات.

- **معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى:** وهو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى وقد تكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، صص 125-124.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دوراً مهماً في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية للحكومة ما¹.

– **المجمعات النقدية:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق. بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء².

ج- **الأهداف النهائية للسياسة النقدية:** تتمثل أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

– **تحقيق الاستقرار في الاسعار:** تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار لأن التغير في مستويات الأسعار من العوامل التي تؤثر سلباً على قيمة النقود وبالتالي تخلف آثار ضارة على مستوى الدخل³.

– **تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل:** أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع. يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول⁴.

– **تشجيع النمو الاقتصادي:** تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها على خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر الفائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي.

– **تحقيق التوازن الخارجي:** أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بحيث تلعب السياسة النقدية دوراً هاماً في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات باستخدام المعروض النقدي أو سعر الفائدة أو سياسات سعر الصرف. فتخفيض سعر الصرف يحسن من الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته⁵.

ونظراً لأن السياسة النقدية تؤثر في المعروض النقدي الكلي ونسبة النمو وانكماش كمية النقود داخل الاقتصاد فإنها بالتالي تلعب دوراً كبيراً في المساهمة في إحداث التكيف والتوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

2- أدوات السياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي بصفته المسؤول عن إدارة السياسة النقدية عدة أدوات نقدية لتحقيق الأهداف المرجوة، وتنقسم هذه الأدوات حسب طبيعتها إلى مجموعتين، أدوات مباشرة (نوعية)، وأخرى غير مباشرة (كيفية)⁶.

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 127-128.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

³ زكريا الدوري، يسرا السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 187.

⁴ السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص 195.

⁵ هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، بغداد، 2009، ص 205.

⁶ حللو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 70-78.

- 1-2 الأدوات المباشرة:** تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً ومن أهم الأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية نذكر ما يلي: تأطير الائتمان، النسب الدنيا للسيولة، الودائع المشروطة من أجل الاسترداد، التأثير باستعمال الاقتناع الأدبي.
- 2-2 الأدوات غير المباشرة:** وتتمثل في تلك الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان والسيولة لدى البنوك وتتمثل في الاحتياطي النقدي القانوني، معدل الخصم وسياسة السوق المفتوحة.
- 3- أنواع السياسة النقدية:**

هناك نوعان من السياسة النقدية التي تتبعها الدول وتستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل ظروف وحالة الاقتصاد الداعية لها، وهذه السياسات هي:

- 1-3 السياسة النقدية الانكماشية:** تتبعها الدول إذا مر اقتصادها بظاهرة التضخم، ويكون الهدف منها تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال اتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدول إلى أحد الإجراءات التالية¹:
- أ- **زيادة سعر الخصم:** وذلك من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل اقبال البنوك على إعادة خصم الأوراق التجارية، وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي لتقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية وهذا الاجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة.
- ب- **زيادة نسبة الاحتياطي القانوني القانوني:** إذا رفع البنك المركزي سعر الاحتياطي الإلزامي سوف يقل مقدار السيولة لدى البنوك التجارية، وبالتالي سوف تقل مقدرتها على الاقتراض.
- 2-3 السياسة النقدية التوسعية:** هي السياسة التي تعنى بزيادة الطلب الكلي من خلال زيادة حجم النقود المتداولة في أيدي الأفراد والجهاز المصرفي، ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة البطالة والركود الاقتصادي، بالإضافة إلى تدعيم البناء الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمساهمة في مشاريع التنمية الاقتصادية وتقوم البنوك جراء ذلك بـ²:
- أ- **تخفيض سعر إعادة الخصم:** عندما يقوم البنك بتخفيض سعر إعادة الخصم وهذا مؤشر على رغبة في تشجيع عمليات الائتمان المصرفي، ويؤدي توفر هذه السيولة النقدية إلى زيادة مقدرة البنوك على التوسع في الائتمان الذي يتحقق بإحداث التغيير في سعر الفائدة.
- ب- **خفض سعر الفائدة:** عندما يقوم البنك المركزي بخفض سعر الخصم يتلو ذلك عادة تخفيض البنوك التجارية لسعر الفائدة، وهو ما يؤدي لزيادة حجم السيولة النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تقوم هذه الأخيرة بخفض سعر الفائدة بقدر يتناسب مع الانخفاض الذي طرأ على سعر الخصم، فيحفز الأفراد والمؤسسات على الاقتراض، مما يؤدي إلى تنامي تدريجي في الطلب الكلي على السلع والخدمات وتضييق الفجوة الانكماشية.
- ج- **خفض نسبة الاحتياطي القانوني:** قد يلجأ البنك المركزي لخفض نسبة الاحتياطي القانوني، التي تلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها من كل وديعة لديها، مما يؤدي إلى زيادة النسبة المتبقية من كل وديعة والتي تستطيع البنوك التجارية إقراضها، وبالتالي تزداد قدرتها على خلق الودائع عن طريق الزيادة في حجم القروض.
- د- **عميات السوق المفتوحة:** يدخل البنك المركزي كمشتري للسندات والأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لدى هذه الأخيرة، وبالتالي زيادة قدرتها على الاقتراض والاستثمار ومن ثم زيادة عرض النقود.

¹ أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص180.

² وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص12.

4- موقع السياسة النقدية من السياسة الاقتصادية:

إذا كان أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو المتوازن، فهذا يعني أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي، وظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية (البطالة، التضخم، تدهور العملة) بالحلول النقدية.

كما يجب التأكيد على أهمية تناسق السياسة النقدية مع السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي، فالسياسة النقدية تستخدم إحدى أدائها لامتناسق فائض القوة الشرائية في سوق السلع والخدمات وذلك عن طريق استقطاب الفائض في شكل أوعية ادخارية، والتأثير على سعر العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات، كما تستخدم أيضاً لحماية العملة الوطنية من التدهور، كل ذلك من أجل التقليل من حدة الاختلال بين الجانب النقدي والجانب السلعي أو الحقيقي¹.

ثانياً: السياسة المالية:

كانت ولا تزال السياسة المالية مكون مهم للسياسة الاقتصادية العامة بالبلد، وفيما يلي عرض للسياسة المالية بمختلف جوانبها النظرية.

1- مفهوم السياسة المالية: تعددت تعريفات السياسة المالية ونذكر منها:

"برنامج عمل تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع². تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي³.

أصل مصطلح السياسة المالية فرنسي " FISC " وتعني حافظ النقود أو الخزانة⁴.

كتعريف شامل للسياسة المالية تعني أنها مجموعة التدابير التي تسطرها الدولة لتسيير الإيرادات العامة وضبط الانفاق العام من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى متمثلة في تحقيق مستوى التشغيل الكامل، تحقيق معدلات نمو اقتصادية، استقرار المستوى العام للأسعار، إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

2- السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:

مرت السياسة المالية في الفكر الاقتصادي عبر مراحل تاريخية متباينة، ظهرت خلالها العديد من النظريات في قواعد السياسة المالية وأدائها:

1-2 السياسة المالية في المجتمعات القديمة: أهم ما يميز هذه المرحلة غياب السلطة المنظمة للمجتمع ومعه غياب لأي تأثير للسياسة المالية، فلم يكن هناك إطار شامل ومنظم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، ولأن هناك رابط بين الأفكار المالية للمفكرين الاقتصاديين بتطور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن افلاطون وأرسطو قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، بالإضافة إلى تحديد مجالات الانفاق العام،

¹ صاري علي، السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 4، 2013، ص 57.

² حامد عبد المجيد وراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، بيروت، 2003، ص 61.

³ هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 11.

⁴ طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، عمان، 1999، ص 201.

التعليم، الأمن، الحروب، والانفاق التمويلي الاعانات والتي أقرها أفلاطون كأحد بنود الانفاق العام، في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم.

ومع بروز الفكر التجاري أصبحت أنظار المفكرين صوب دور الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل وتدهور في النشاط الاقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها، بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات¹.

2-2 السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: استنادا الى افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية واقتصار ذلك على أداء الوظائف التقليدية المحددة، كحماية المجتمع من العداء الخارجي وتحقيق الاستقرار في الداخل، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية من خلال القيام بالأشغال العامة، وقد انعكس هذا المبدأ على تحديد نطاق المالية العامة في دراسة الوسائل التي تقوم عليها الدولة، من خلال الاعتماد على الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة المحدودة، وعلى ذلك أصبح النشاط المالي للحكومة نشاطا محايدا، في ظل التركيز على مبدأ توازن الموازنة العامة، أي تساوي الإيرادات العامة مع النفقات العامة دون التأثير في تحقيق الأهداف العامة².

2-3 السياسة المالية في الفكر الكييزي: بعد فترة طويلة سادت فيها النظرية الكلاسيكية حصل تغيير في بعض الأفكار الاقتصادية في الثلاثينيات من القرن الماضي في ظل أزمة الكساد العالمية والحرب العالمية الثانية، بدأت معها الدعوة إلى مزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية سعيا للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف. ولقد كان كييز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بهدف الوصول لحالة التشغيل الكامل والحفاظة على الاستقرار الاقتصادي، افترض كييز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك وإنما لابد من تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود، ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم في القرن الماضي، ومنه زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل. ومنه كانت النظرية الكييزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، وقد بدا التحليل الكييزي بنقد التحليل النقدي ورفض قانون ساي للأسواق، والذي يتضمن أن العرض يخلق الطلب المساوي له والتشغيل الكامل التلقائي، وخلص التحليل الكييزي إلى أن التشغيل والانتاج يتوقف على الطلب الكلي الفعال ولا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الانتاجية³.

3- أهداف السياسة المالية:

تعدد اهداف السياسة المالية حسب الاوضاع الاقتصادية السائدة والاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية لكن مجملا تتلخص في أربعة اهداف هي⁴:

¹ حميد عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص 164-173.

² <http://almerja.com>، تاريخ الاطلاع: 2020/04/22.

³ محمد فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 176.

⁴ ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 76-77.

1-3 تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تمثل السياسة المالية عاملاً أساسياً في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته من خلال القدرة على ضبط معدلات التضخم من جهة والبطالة من جهة أخرى، هذا بفضل الأدوات المتاحة لها والمتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام، ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي لابد من تحقيق أربعة أهداف والمتمثلة في تحقيق نمو اقتصادي مقبول وتحقيق التشغيل التام، وكذلك استقرار الأسعار بالإضافة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف والتوازن الخارجي، وهي أهداف متداخلة ومتراصة.

2-3 تحقيق التنمية الاقتصادية: إن السياسة المالية من خلال أدواتها وأبرزها الانفاق العام لها دور في تمويل التنمية الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى الضريبة لها دورها في التحكم في النشاط الاقتصادي وكلاهما محددان لوتيرة التنمية الاقتصادية بالدولة.

3-3 تحقيق العدالة الكاملة: للسياسة المالية دور في تهيئة بيئة مواتية لازدهار الاستثمار الخاص وترقيته، والذي يعد عاملاً مساهماً في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة، وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى المعيشة، ومن جهة أخرى إن زيادة الانفاق العام عن طريق الإيراد العام يهدف إلى تحقيق الانعاش الاقتصادي بفضل خلق قوة شرائية تؤدي إلى زيادة الطلب والذي بدوره يدفع إلى زيادة العرض من السلع والخدمات، وهذا ما يقابله ارتفاع مستوى العمالة.

4-3 توزيع الدخل: يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية وأكثرها أهمية، ولعل أهم أداة في تحقيق توزيع الدخل بشكل عادل هي الضريبة. ويعود الفضل للاقتصادي الألماني أدولف فاجنر من أجل تحقيق المساواة بين الدخل من خلال مؤلفه المالية العامة، حيث يرى أن الضريبة هي عامل منظم لتوزيع الدخل الوطني المحقق والثروة إلى جانب دورها الكلاسيكي. أما مجال الانفاق فيمكن للدولة التدخل مباشرة بتقديم منح وإعانات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، وخاصة مجال الصحة والتعليم، كما تستطيع أن تقلل من هذه الميزات لأصحاب الدخل المرتفعة والثروة والمنحة كالضريبة.

4- أدوات السياسة المالية:

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في الاقتصاديات الوطنية ولا يمكن أن تقوم بالدور المنوط بها لتحقيق الأهداف المسطرة إلا عن طريق مجموعة من الأدوات هي :

1-4 النفقات العامة: أصبحت النفقات العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية في ظل تطور مفهوم الدولة وزيادة الحاجات العامة الواجب إشباعها.

أ- **تعريف النفقة العامة:** مبلغ من المال (اقتصادي أو نقدي) يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة، ويمكننا من هذا التعريف تحديد أركان النفقة العامة وهي ثلاثة¹:

- **النفقة مبلغ نقدي:** يتطلب قيام الدولة بنشاطها المالي الذي يستهدف إشباع الحاجات العامة والتي يحددها كل من طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بأن تتوافر على النقد اللازم والمخصص انفاقه للحصول على سلع وخدمات؛

- **صدور النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام:** لابد أن تتولى الجهة المصدرة للنفقة العامة من جهة عامة وتقوم بما حصراً الدولة، الحكومة المركزية والمحلية، والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وشركات الاقتصاد المختلط التي تمتلك الدولة الجزء الأكبر من رأسمالها؛

- **تحقيق المنفعة العامة:** لا يكفي تحقيق الركنين السابقين حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الانفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة أي إشباع حاجة عامة، ومبرر هذا الركن أمرين اثنين هما:

¹حباية عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية، 2009، ص 58-63.

المبرر الأول: وجود الحاجات العامة هو أساس وجود النفقات العامة، فتتولى الدولة أو الهيئات العامة والمؤسسات العامة اشباع هذه الحاجات العامة نيابة عن الأفراد، فلا بد أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق نفع عام.

المبرر الثاني: إذا كان الانفاق يهدف إلى نفع خاص فإنه نفقة خاصة خرج عن إطار النفقة العامة، لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، لأن مساواة الأفراد في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة، بل إن هذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد أو بقية الفئات.

ب- أقسام النفقات العامة:

هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة، من أبرزها ما يلي¹:

- من حيث دوريتها: جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين هما:

● **النفقات العادية:** يقصد بها تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية. ومن أمثلتها مرتبات العاملين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا هو تكرار نوعها في كل ميزانية، حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

● **النفقات الغير عادية:** وهي التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أو اصلاح ما خلفته كوارث طبيعية أو نفقات حرب.

- من حيث نطاق سريانها: يستند هذا التقسيم إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة الأفراد منها، ومن أهمها نجد النفقات القومية أو المركزية، وهي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن فهي نفقات ذات طابع حكومي، أما النفقات المحلية أو الاقليمية فهي تلك التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الكهرباء والماء والمواصلات داخل الاقليم أو المدينة.

- من حيث أثارها الاقتصادية: وفق هذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى²:

● **النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي:** وهي النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها، أي لا تتحمل الدولة أعباء إضافية، حيث الدخول المولدة عنها تستخدم لتغطية نفقاتها.

● **النفقات العامة المولدة:** أي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد الدخل القومي، وهي عادة قابلة للاستهلاك الذاتي، ويجوز للدولة أن تتقاضى رسم اضافي لتعويض بعض المزايا الخاصة الناتجة عن تلك النفقات، ومن أمثلتها نفقات الصحة والتعليم العام.

● **النفقات العامة المنتجة:** وهي النفقات التي تؤدي إلى الاضافة للدخل القومي، وهي عادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي بل تمتد فترات مقبلة، وهي ما تسمى بالخدمات المعمرة وعادة ما تكون هذه النفقات غير قابلة للاستهلاك الذاتي كما لا تولد مميزات اقتصادية، ومن أمثلتها النفقات الخاصة بالمباني العامة كأبنية الوزارات والحدائق العامة والمتنزهات العامة.

● **النفقات العامة الحكومية:** ويقصد بها النفقات الحكومية الحالية التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل، ومثال ذلك أن تقوم الحكومة بتقديم معونات حالية للأطفال، وذلك لتفادي تقديم معونات أكبر في المستقبل من أجل رعاية هؤلاء الأطفال عندما يبلغون مبلغ الرجال.

¹ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص44.

² سوزي عدلي ناشد، نفس المرجع، ص46.

- **النفقات العامة الاستثمارية:** وهي النفقات العامة التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة، ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، وتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الانتاجية.
- 2-4 الايرادات العامة:** من الأدوات المهمة للسياسة المالية ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تصل لأهدافها النهائية بدونها وسنحاول في هذا الجزء التطرق إليها بنوع من التفصيل¹.
- أ- **تعريف الايرادات العامة:** ويقصد بها مجموعة الدخول التي تحصل عليه الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.
- ب- **اقسام الايرادات العامة:** تنقسم الايرادات العامة كما هو موضح فيما يلي.
- **ايرادات الدولة الاقتصادية:** يقصد بها الايرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد، ويحصلون على نفع منها سواء كان نفعاً عاماً أو خاصاً وتشمل دخل الدومين العام والخاص والثلث العام، وهي كالتالي:
- **ايرادات ممتلكات الدولة (الدومين):** يقصد بها كل ما تمتلكه الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة وسواء كانت أموالاً عقارية أو منقولة ويمكن تقسيم الدومين وفقاً لمعيار النفع إلى الدومين العام والخاص.
- ❖ **الدومين العام:** يقصد به الاموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام وتحقق نفعاً عاماً ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام ومن أمثلتها الطرق العامة والموانئ والمطارات، الغرض من الدومين العام تقديم خدمات عامة، وتفرض رسوم ضئيلة في حالات معينة مقابل الانتفاع بها مثل فرض رسوم على دخول الحدائق العامة.
- ❖ **الدومين الخاص:** يقصد به الاموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعددة للاستعمال الخاص وتحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص، وبطبيعة الحال فإن استخدام هذه الاموال يكون بمقابل ويحقق دخلاً يمثل مصدراً من مصادر الايرادات العامة مثل الأراضي الزراعية والمشروعات التجارية والصناعية التي تمتلكها الدولة، يتميز الدومين الخاص بأن الغاية منه هو الحصول على ايرادات للخزينة العامة وله أقسام هي:
- ❖ **الدومين العقاري:** يتضمن ما تمتلكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الزراعية والغابات ويطلق عليه الدومين الزراعي، والمناجم والمحاجر ويطلق عليها الدومين الاستخراجي وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق المورد المالي في أحد صوره مثلاً عن طريق الاجار.
- ❖ **الدومين الصناعي والتجاري:** جملة المشروعات الصناعية والتجارية الازمة لتنمية البنية الأساسية في الاقتصاد القومي وتحقق الدولة ايراد على جانب كبير الأهمية لعل أبرز صوره الاحتكار المالي حيث تقوم الدولة بموجب سلطتها بفرض حظر على الأفراد والمشروعات بشأن القيام بمشروعات تجارية وصناعية معينة تتمتع الدولة بمركز احتكاري وتنفرد بتحديد ثمن السلع والخدمات التي تحتكرها.
- ❖ **الدومين المالي:** تمثل الأسهم والسندات المملوكة للدولة التي تحصل منها على ايراد مالي يتمثل في الأرباح والفوائد وتمثل ايراداً للخزينة العامة.
- **الثلث العام:** المقابل الذي تحصل عليه الدولة بمناسبة قيامها بنشاط تجاري او صناعي وبذلك فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المشروعات العامة الصناعية والتجارية مثل خدمات الكهرباء والغاز.
- **الايرادات السيادية:** تلك الايرادات التي يتم تحصيلها لصالح خزينة الدولة جبراً باستعمال حق السيادة من طرف الدولة وهي نوعان:

¹سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص85.

• الرسوم: تعرف على أنها مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة أو إلى إحدى هيئاتها العامة، مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد بجانب نفع عام يعود على المجتمع ككل. تتميز النفقة العامة بخصائص هي:

❖ **الصفة النقدية للرسم:** يتم فرض الرسم في صورة نقدية وجبايتها على نفس الصورة كما تنص اللوائح والقوانين التي تصدر في هذا الصدد.

❖ **صفة المقابل للرسم:** يدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة وقد تكون هذه الخدمة عملاً يتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد كالرسوم القضائية ورسوم الموانئ.

❖ **صفة الاجبار للرسم:** إن طلب خدمة يلزم على نحو حتمي بدفع قيمة الرسم المقررة عليها، وحقيقة الأمر أن عنصر الجبر المقصود هنا يرجع لكون الدولة ممثلة في هيئاتها العامة تستقل بوضع القواعد القانونية المتعلقة بالرسم وتلك القواعد لها صفة الالتزام، تجبر الأفراد على دفعه إذا ما تقدم بطلب لأحد الهيئات العامة للحصول على الخدمة.

• **الضريبة:** يقصد بها ما استقطع مالي من ثروة أو من دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

❖ **خصائص الضريبة:** تمتاز الضريبة بمجموعة من الخصائص نبرزها فيما يلي.

الضريبة مبلغ نقدي: تدفع الضريبة نقداً باعتبار كافة المعاملات سواء في القطاع العام أو الخاص تتم بصورة نقدية وكذلك مادامت صورة النفقات العامة والإيرادات العامة نقداً.

الضريبة فريضة مالية: يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إلى إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والاعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

الضريبة تدفع جبراً: إن صفة الاجبار في الضريبة ذات صبغة قانونية بمعنى أن الاجبار هنا اجبار قانوني وليس معنوياً يوجد مصدره في القانون وليس في إرادة الأفراد أو الدولة.

الضريبة تدفع دون مقابل: يقوم المكلف بدفع بالضريبة دون الحصول على نفع خاص يعود عليه وحده مقابل أدائه للضريبة ويدفع المكلف بالضريبة مساهمة منه كعضو داخل المجتمع في تحمل الأعباء والتكاليف العامة.

القروض العامة (القروض الائتمانية): تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عليها.

3-4 الموازنة العامة¹: من الأدوات المهمة للسياسة المالية الموازنة العامة وفيما يلي عرض لها.

أ- تعريف الموازنة العامة:

عرفها القانون الفرنسي: القانون المالي السنوي الذي يقدر ويبيّن لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وابعائها.

وعرفها القانون البلجيكي: بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية.

كتعريف شامل: هي اجازة تقدير لنفقات وواردات الدولة القادمة عادة ما يتم الأخذ بعامل سنة واحدة خدمة لأهدافها الاقتصادية.

ب- خصائص الموازنة العامة: لها مجموعة من الخصائص منها ما يلي:

- الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة: تتضمن الموازنة العامة للدولة توقعاً لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة اللاحقة غالباً ما تكون سنة واحدة يتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة أقصى درجات الدقة والموضوعية وتتوقف أهمية الموازنة العامة على دقة معايير التوقع والتقدير ونجاحها في تقليل هامش الخطأ.

¹ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 267.

- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية: إذ لا بد أن يتم الموافقة على الموازنة العامة من طرف السلطة التشريعية واعتمادها شرط أساسي لتنفيذه، وبدون هذه الموافقة تبقى الموازنة مشروعاً مقترحاً غير قابل للتنفيذ.
- ج- مبادئ الموازنة العامة: تتلخص مبادئ الموازنة العامة كالآتي:
 - مبدأ وحدة الموازنة: معناه أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها.
 - مبدأ شمول الموازنة: معناه أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها وإيراداتها دون إخفاء أو سهو أو نقص بين أي إيراد من إيراداتها أو أي نفقة من نفقاتها، ويساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية في الرقابة على الإيرادات والنفقات كافة.
 - مبدأ سنوية الموازنة: يقصد به أن يتم تقدير النفقات والإيرادات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة، فيتم تحقيق استقلالية الموازنة عن السنة السابقة واللاحقة لها.
 - مبدأ توازن الموازنة: يشير هذا المبدأ إلى تساوي جانبي الموازنة العامة أي تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة.

5- آلية عمل السياسة المالية:

يظهر جلياً تأثير السياسة المالية في علاج مشكلتي الكساد والتضخم:

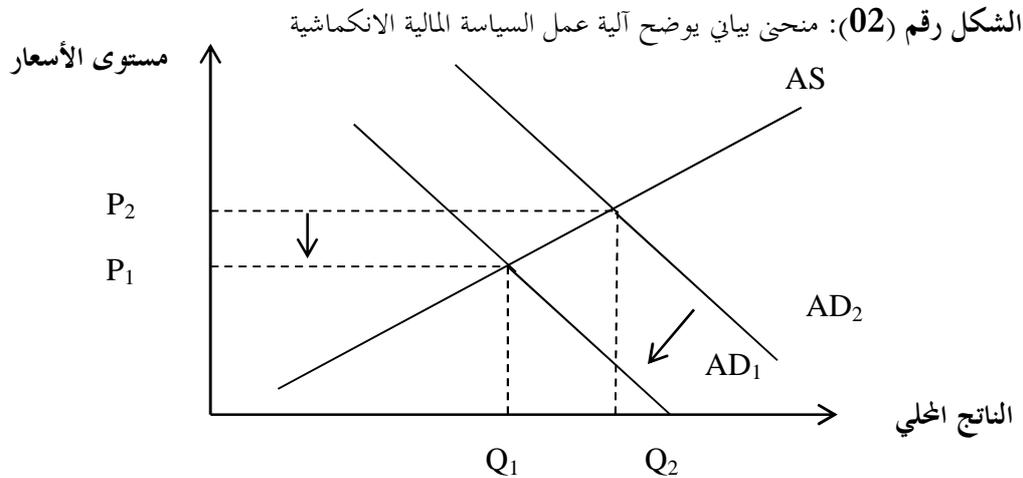
1-5 حالة وجود التضخم الاقتصادي:

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية أساساً في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية كالتالي: إن آلية علاج التضخم في السياسة المالية تعتمد أساساً على أدوات السياسة المالية والمتمحورة أساساً في الإيرادات العامة والنفقات العامة، وبغض النظر عن اختلاف التفسيرات المؤدية للتضخم، إلا أن له نتائج سلبية على الاقتصاد ككل، والتوجه العام لمعالجة الظاهرة يعتمد أساساً على تقليل الانفاق وزيادة التحصيل في جانب الإيرادات على المدى القصير والمتوسط، أما على المدى الطويل فهو دعم القاعدة الانتاجية لمواجهة فائض الطلب الموجود في السوق وهذا ما يوضحه المنحنى التالي:

AS: العرض الكلي

AD₁: الطلب الكلي قبل اتباع سياسة انكماشية

AD₂: الطلب الكلي بعد اتباع سياسة انكماشية



المصدر: خالد واصف الوزاني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، ط7، دار وائل للنشر الأردن، 2005، ص329.

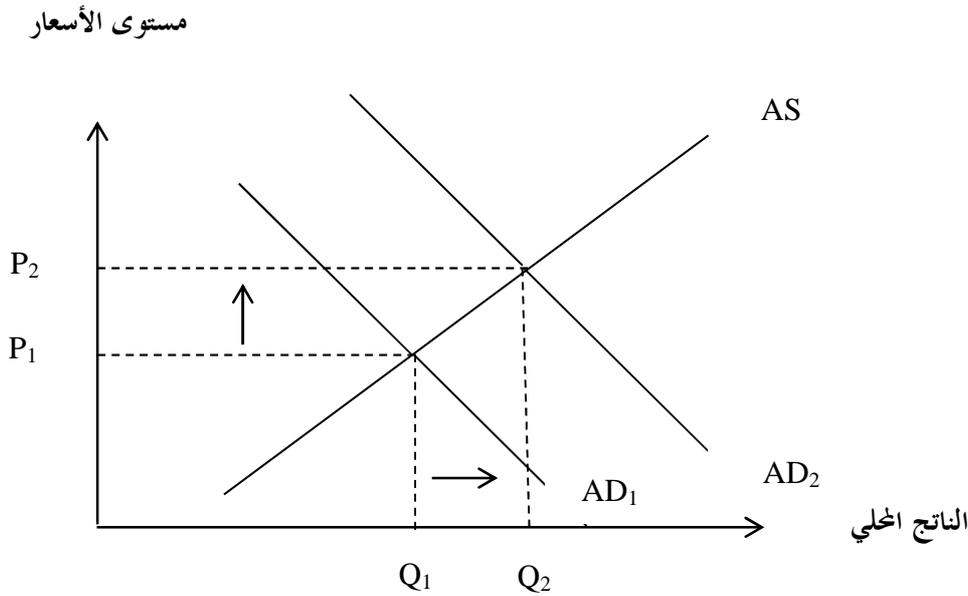
حيث يبين الشكل اتباع سياسة انكماشية وذلك بتخفيض الانفاق وزيادة الضرائب، مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_1 إلى AD_2 وخفض الأسعار من P_1 إلى P_2 ، كل ذلك من أجل السيطرة على مستويات الطلب الكلي وارتفاع الأسعار.

2-5 حالة الكساد الاقتصادي:

يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات مما يعني عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ وفي مثل هذه الحالة فإن السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي:

- زيادة مستوى الانفاق الحكومي العام مما يساعد في زيادة مستوى الطلب الكلي.
- تخفيض الضرائب: مما يؤدي إلى زيادة الميل نحو الاستثمار وارتفاع الدخل وزيادة القوة الشرائية.
- استخدام مزيج من زيادة الانفاق وتخفيض الإيرادات (الضرائب) مما يخدم هدف إعادة النشاط إلى زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا ما يوضحه المنحنى التالي:

الشكل رقم (03): منحنى بياني يوضح آلية عمل السياسة المالية التوسعية



المصدر: خالد واصف الوزاني، وأحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيقي، ط7، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص327. حيث يبين المنحنى اتباع سياسة توسعية، وذلك بزيادة الانفاق وخفض الضرائب، مما أدى إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من AD_1 إلى AD_2 ، مما ينتج عنه زيادة الناتج المحلي.

ثالثا: التكامل بين السياستين النقدية والمالية: لا بلوغ لأهداف السياسة الاقتصادية دون وجود تكامل بناء بين السياستين النقدية والمالية.

1- العلاقة بين السياستين النقدية والمالية¹:

تقوم السياسة المالية على تغيير معدلات الضرائب والانفاق الحكومي، ففي حالة الركود يمكن عن طريق السياسة المالية زيادة النشاط الاقتصادي، وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الشركات والأفراد، وبالتالي زيادة الدخل ومن ثم الطلب الكلي، مما يحث المنتجين على زيادة انتاجهم، ومنه زيادة العمالة. ومن ناحية أخرى قد تزيد الدولة من انفاقها مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الفعال، وبالتالي تميل الأحوال الاقتصادية نحو الانتعاش.

ومن ناحية أخرى إذا كانت الحالة الاقتصادية تميل للتضخم فإن زيادة معدلات الضرائب تؤدي إلى خفض الدخل، ومنه ينخفض الطلب ومن ثم تقل حدة ارتفاع الأسعار ويفضل البعض أن تعنى السياسة النقدية سياسة الحكومة والبنك المركزي بالنسبة لخلق النقود، وبذلك تصبح هذه السياسة تحتوي ما يتعلق بإصدار العملة من قبل البنك المركزي، وكذلك سياسة الحكومة بالنسبة للبنوك التي باستطاعتها خلق نقود الودائع، ومن هذا فإن السياسة النقدية تقف جنبا إلى جنب مع السياسة المالية الحكومية، ومنه فإن كلتا السياستين تهدفان إلى جعل الطلب الكلي مساو إلى العرض الكلي داخل الاقتصاد الوطني، وإلى استقرار المستوى العام للأسعار.

2- مجال الالتقاء بين السياستين المالية والنقدية²:

هناك نقطتي إلتقاء رئيسيتين بينهما هما:

1-2 **القرض العام:** إن تقرير عقد القرض وحجمه وتوقيته وصرف حصيلته هي اعتبارات تحدها السياسة المالية، أما شكل القرض أي شكل سنداته سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل تتعلق بالسياسة النقدية.

2-2 **تمويل عجز الموازنة:** إن تقرير اللجوء إلى هذا الاصدار وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته التي تعتبر هي الأخرى موردا من الموارد المالية في موازنة الدولة، هي إعتبارات تتحدد كلها بالسياسة المالية، أما الطريقة الفنية المتعلقة بالإصدار النقدي ومقابلة حجمه وطريقة سداده تتعلق كلها بالسياسة النقدية، في واقع الأمر يبدأ التداخل بين السياسة النقدية والمالية عندما تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وفي هذه الحالة تكون السياسة العامة تكملة للسياسة المالية بما فيها من القرض العام والإصدار النقدي في مجال تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يمكن تخفيض حجم الطلب الفعلي بإحداث فائض في موازنة الدولة أي زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها وبواسطة عقد القروض العامة لامتناس الفائض في الاقتصاد، وباللجوء إلى الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية تعمل السلطات النقدية على إحتواء التضخم برفع معدل الخصم ونسبة الاحتياطي الاجباري بهدف رفع سعر الفائدة على القروض.

أما في حالة الانكماش يمكن زيادة حجم الطلب الفعلي بإحداث عجز في موازنة الدولة أي زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها وذلك باللجوء إلى الاصدار النقدي وفي الوقت نفسه يمكن استخدام ادوات السياسة النقدية باتباع سياسة النقود الرخيصة لزيادة حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات بتخفيض تكلفته وتسهيل شروط الحصول عليه بتخفيض معدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري

¹ بحياة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 47-48.

² سمية فتاتية وزينب بولحيط، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج سانت لويس دراسة قياسية للفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015، ص72.

3- إلزامية التنسيق بين السياستين المالية و النقدية¹:

- تحسن مؤشرات الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكبرى مرهون بتحقيق التنسيق والتكامل بين الأداء المالي والنقدي الذي أصبح الزاميا لعدة اعتبارات هي :
- بما أن السياسة النقدية من اختصاص البنوك المركزية والسياسة المالية من اختصاص الحكومة، فإن الحاجة إلى تنسيق بين السياستين سوف يزيد من تعاونهما ويجعل كل سياسة تسير في الطريق الذي تسير فيه السياسة الأخرى؛
 - إذا كانت السياسة المالية التي تتميز بعدم مرونتها نظرا للوقت الطويل للتنفيذ بعد تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها فإنها في حاجة إلى السياسة النقدية التي تكملها لما تتميز بها من مرونة؛
 - إن لكل السياستين النقدية والمالية دورا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن المزج بينهما هو الكفيل بإعطاء أحسن النتائج ويتوقف هذا المزج في كل وقت من الأوقات على الأوضاع السائدة وعلى الامكانيات العلمية بالتحرك في كل مجال من مجالي هاتين السياستين؛
 - إن فعالية كل سياسة دون الأخرى هي فعالية جزئية في تأثيرها على الاستثمار والاستهلاك الذي قد يزيد أو ينقص عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، كما أن السياسة النقدية لن تكون فعالة في زيادة الدخل الوطني ما لم يتم تدعيمها بالسياسة المالية.
 - إن عدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية قد يجعل إحداها تحدث آثارا عكسية بالسلب على السياسة الأخرى، لذلك فإن التنسيق الكفء بين السياستين النقدية والمالية هو الذي يضمن لهما تحقيق أهدافهما المنوطة بهما، فلا يمكن لأي سياسة أن تقوى بمعزل عن الأخرى، لذلك فإن إلزامية دمج السياستين معا بات أمرا ضروريا.

المطلب الثالث: الاطار النظري للنمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد المواضيع الاقتصادية، خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

- 1- تعريف النمو الاقتصادي:** هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، والتي نأخذ منها ما يلي:
 - "يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان، أما فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما"²؛
 - "يعتبر P.A.Samuelson الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه، وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي"؛
 - "يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان"³؛

¹ سمية فتاتية وزينب بوحليط، نفس المرجع، ص73.

² اسماعيل محمد قانة، اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص11.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص11.

- "يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"¹؛

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي هي كالآتي²:

- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست اسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار " التضخم ".
- تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاخر في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدولة المصدر للنفط، ثم تلاشت هذه الزيادة مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات. و من ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة بمعنى أن لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى. وتحقق هذا الشرط يمكننا من تحقيق نمو اقتصادي ذاتي و مستدام، لا يخضع بتغيرات ظرفية في بعض المتغيرات الاقتصادية، وهو المطلوب تحقيقه في كل الاقتصاديات سواء النامية أو المتقدمة.

وعليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي " حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ".

2- قياس النمو الاقتصادي: يقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث:

$$TC_t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}}$$

وهذا المعدل يمكن أن يكون حقيقي أو اسمي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل. ويمكن كتابة علاقة

معدل النمو الاقتصادي الاسمي بمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل النمو الاقتصادي الاسمي} - \text{معدل التضخم}$$

إذا كنا نهتم بالنمو الاقتصادي بسبب أهميته لرفاهنا المادي، فليس مقياس هذا الرفاه هو الزيادة الحاصلة في الطاقة الإنتاجية أو الإنتاج بحد ذاته، بل زيادة الإنتاج لكل فرد من السكان. فالمهم من وجهة نظر الرفاه هو توافر السلع والخدمات لكل شخص، وليس من المعقول أن نتحدث عن تحسن في الرفاه المادي عبر الزمن لشعب من الشعوب إلا عندما يحصل كل شخص على كمية متزايدة من السلع والخدمات. وعليه فان مقياس النمو الاقتصادي الذي يحمل معنى أكثر من غيره من المقاييس هو مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

¹ محمد عبد العزيز عجيبة وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص73.

² صيف أحمد مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

ويتطلب تحليل النمو الاقتصادي بالنسبة إلى الفرد أن لا نراعي فقط التغيرات التي تطرأ على القدرة الإنتاجية للدولة، وكيفية استعمال هذه القدرة، بل أن نراعي أيضا التغيرات التي تطرأ على سكان هذه الدولة. فإذا تزايد السكان بمعدل يزيد عن معدل نمو الإنتاج، لا يمكن من حصول تحسن في متوسط مستوى الرفاه المادي بالنسبة للفرد. وبالتالي يمكن إيجاد معدل النمو الاقتصادي الفردي كما يلي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الفردي الحقيقي} = \text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الإجمالي} - \text{معدل نمو السكان}$$

ثانيا: مقياس النمو الاقتصادي:

يمكن قياس مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وفق ثلاث تيارات، حيث يقيس التيار الأول مجموع النتائج و السلع والخدمات النهائية التي أنتجتها الوحدات الاقتصادية المختلفة، والثاني يقيس مدفوعات الدخل التي حصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج نظير مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية، وهو ما يمثل الطلب الكلي¹.

1- الناتج الوطني الخام والناتج الداخلي الخام:

1-1 الناتج الوطني الخام: يعرف الناتج الوطني الخام لدولة ما بأنه مجموع الناتج الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويمكن حساب الناتج الوطني الخام بإحدى الطريقتين: الأولى هي طريقة المنتجات النهائية، والثانية هي طريقة القيمة المضافة. تأخذ الطريقة الأولى في حسابها السلع والخدمات النهائية فقط ويتم استبعاد السلع والخدمات الوسيطة، أما الطريقة الثانية فتأخذ في حسابها الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى، ثم تجمع هذه الزيادات لكل قطاعات الاقتصاد الوطني. ومعنى ذلك أن القيمة المضافة عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات النهائية خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

2-1 الناتج الداخلي الخام: يعتبر قياس وتتبع تغيرات الناتج الداخلي الخام المؤشر الرئيسي لقياس النشاط الاقتصادي في أي بلد، فعندما نقول أن، معدل نمو الاقتصاد في بلد ما بلغ نسبة مئوية معينة فإننا نقيس التطور الحقيقي السنوي للناتج الداخلي الخام في هذا البلد². ويمثل الناتج الداخلي الخام المحصلة النهائية للعملية الإنتاجية للوحدات الإنتاجية المنشأة داخل الوطن، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية شملت قائمة المنتجات التي يتم احتسابها ضمن الناتج الداخلي الخام السلع المادية وبصورة أقل الخدمات التي يمكن تسويقها فقط ولم يتم إدراج الخدمات غير المسوقة (الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية) في احتساب الناتج الداخلي الخام إلا في سنة 1976.

ويمكن حسابه وفقا لوحد من الطرق الثلاثة:

- مجموع الاستخدامات النهائية من السلع والخدمات من طرف الأعوان الاقتصاديين المقيمين بالدولة.

¹ رحالي بلقاسم، الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية من 1970 - 2013)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016-2017، ص 63.

² سهيلة عروبة، مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري) مذكرة لنيل شهادة ماجستير، إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص 64-65.

(الاستهلاك النهائي الحقيقي مضاف إليه التكوين الصافي لرأس المال الثابت) بالإضافة إلى الصادرات وطرح الواردات من السلع والخدمات.

$$\text{الإنتاج الداخلي الخام} = \text{السلع والخدمات المستهلكة} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

- مجموع الأجر التي يتقاضاها الموظفون والعمال، الفوائض من عمليات التصدير والضرائب ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد.
- مجموع القيم المضافة الصافية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وتسمح هذه الطريقة بتفادي الحساب المزدوج للسلع التي يمكن اعتبارها سلع للاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط في نفس الوقت لأنها تعتبر بأن إنتاج السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك النهائي تستوجب استخدام السلع الوسيطة، وبالتالي فإن الفرق بين ثمن البيع وقيمة السلع الوسيطة المستخدمة في الإنتاج يعبر عن القيمة المضافة، ومن هنا نجد أن الناتج الداخلي الخام يعبر عن مجموع القيم المضافة لجميع الأنشطة الاقتصادية.
- 2- **الدخل الوطني:** يمكن تعريف الدخل الوطني لدولة ما على أنه مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج مقابل مساهمتهم بخدمات هذه العناصر في العملية الإنتاجية، خلال فترة زمنية معينة.

من هذا التعريف نلاحظ أن¹:

- الدخل الوطني تيار من المدفوعات أو العوائد يتدفق خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، يقابل تكلفة إنتاج تيار السلع والخدمات المنتجة خلال هذه الفترة. وما تجدر الإشارة إليه أن الدخل الوطني لدولة خلال سنة معينة لا يشتمل على عوائد مدفوعات تم الحصول عليها في سنوات سابقة.

-الدخل الوطني هو ما يستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج وليس ما يدفع لهم فعلاً. فقيام المؤسسة باحتجاز جزء من أرباحها لأغراض التوسع مستقبلاً، أو ما تدفعه من الضرائب للحكومة هي في الأصل عوائد لخدمات عناصر الإنتاج، لكنها لا تصل لأصحاب خدمات هذه العناصر.

-كل إنتاج يقابله دخل، أي أن الدخل يجب أن يكون مقابل تقديم خدمات إنتاجية، وعلى ذلك فإن المعاشات والإعانات الاجتماعية الحكومية والهبات لا تعد دخلاً، وإنما تعد تحويلات حيث أنه لا يقابلها إنتاج فلا تدخل في حساب الدخل الوطني.

-الدخل الوطني هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج الوطنية، المستخدمة في النشاط الانتاجي داخل الدولة أو خارجها خلال فترة زمنية معينة، فالدخل الوطني لا يشتمل على الدخول المستحقة للأجانب نتيجة استخدام عناصر الإنتاج التي يمتلكونها في النشاط الانتاجي داخل الدولة، في حين أنه يشتمل على العوائد أو الدخول المستحقة للمواطنين في الخارج نتيجة استخدام عناصر الإنتاج التي يمتلكونها في الخارج.

3- **الإنفاق الوطني:** ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع الانفاق على السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال فترة محددة².

ويتكون الإنفاق الوطني من أربع أجزاء رئيسية نوجزها فيما يلي³:

¹ رحالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

² حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2005، ص 63.

³ رحالي بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 66.

- 1-3** الإنفاق الاستهلاكي الخاص: الإنفاق على السلع غير المعمرة والخدمات الطبية والتعليمية والقانونية، أما الإنفاق على السلع المعمرة فلا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص.
- 2-3** الإنفاق الاستثماري: يشمل هذا النوع السلع الرأسمالية مثل المعدات والآلات الإنتاجية كما يشمل المباني والمنشآت الجديدة سواء الخاصة بالوحدات الإنتاجية أو الاستهلاكية. إضافة إلى صافي التغير في مخزون الوحدات الإنتاجية من المواد الأولية والمنتجات التامة وغير تامة الصنع.
- 3-3** الإنفاق الحكومي: يقصد به مشتريات الحكومة من السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. وهناك جانب من الإنفاق الحكومي لا يمثل مشتريات من السلع والخدمات وإنما يمثل مدفوعات تحويلية كالمعاشات وإعانات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة وغيرها.
- 4-3** صافي الصادرات: تمثل قيمة الصادرات انفاق الأجانب على المنتجات الوطنية، في حين أن قيمة الواردات تمثل الإنفاق المحلي من المنتجات الأجنبية، ولذا فإن حصيلة الصادرات تعد أحد مكونات الإنفاق الوطني، أما الواردات تعد تسرباً لجزء من الدخل ينفق في الخارج، ومن ثم يستبعد من الإنفاق الوطني.

$$\text{الإنفاق الوطني} = \text{الإنفاق الاستهلاكي الخاص} + \text{الإنفاق الاستثماري} + \text{الإنفاق الحكومي} + \text{صافي الصادرات} + \text{صافي عوائد الدخل من العالم الخارجي}$$

ثالثاً: محددات النمو الاقتصادي:

1- عناصر النمو الاقتصادي:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي لابد وأن تتوفر ثلاثة مكونات أساسية، وهي¹:

- تراكم رأس المال "Capital Accumulation" مشتملاً على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية؛
- النمو السكاني "Growth Population" وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل؛
- التقدم التكنولوجي "Technological Progress".

1-1 تراكم رأس المال: ينتج التراكم الرأسمالي بتخصيص جزء من الدخل كادخار يتم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والنتائج المستقبلية، ويؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لهذا العنصر في تحقيق النمو ومن ثم التنمية، حيث يتم تحقيق التراكم الرأسمالي من خلال عملية الاستثمار، والتي تستلزم توفر المدخرات الحقيقية لتنفيذها، بدلاً من توجيهها إلى مجالات الاستهلاك. وتكمن أهمية التراكم الرأسمالي في تعزيز طاقة البلد على إنتاج السلع، وتمكينه من تحقيق معدلات نمو عالية وتوزيع السلع الرأسمالية على عدة أنواع، منها ما هو على شكل مصانع ومكائن، والتي لا تعطي منافع مباشرة ولكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الأخرى، والتي تزيد من رصيد رأس المال المادي للدولة.

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال:

- رأس المال المالي: والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات، أو تقرر إلى البنوك للاستخدام في الأعمال؛

¹ رحالي بلقاسم، نفس المرجع، ص 67.

- رأس المال الحقيقي أو المادي: الذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات... إلخ. وينقسم بدوره إلى ثلاث أنواع (رأس المال الثابت، رأس المال المتداول ورأس المال الفوقي الاجتماعي)

كخلاصة فإن تراكم رأس المال يمكن من إضافة موارد جديدة أو الارتقاء بوضعية الموارد الموجودة فعلا، ولكن السمة الأساسية التي ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار هي وجود حالة التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، فالتضحية بجزء من الاستهلاك في الفترة الحالية لزيادة حجم الادخار والاستثمار تؤدي إلى زيادة الاستهلاك المستقبلي.

2-1 النمو السكاني ونمو القوى العاملة: يعتبر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في العملية الإنتاجية كأحد مدخلاتها من خلال مفهوم الإنتاجية الحدية لعنصر العمل، والتي تعبر عن حجم الناتج الإضافي المتحقق لزيادة عنصر العمل بوحدة واحدة. وبالتالي فإنه من العوامل التقليدية في حث النمو الاقتصادي نجد النمو السكاني، وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، باعتبار السكان العنصر الأساسي لعنصر العمل، حيث أن زيادة قوى العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، كما أن زيادة عدد السكان تعني الزيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية، إلا أن الاختلاف يكون على الأثر الموجب أو السالب للنمو السكاني المتزايد على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، وبالتالي فتأثير النمو السكاني يتوقف على الطاقة الاستيعابية للنظام الاقتصادي في توظيف العمالة الإضافية، والتي تقوم على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم. فتوفر مختلف برامج التدريب والتعليم وغيرها من أشكال الاستثمار في الموارد البشرية، والاستثمارات المباشرة في المباني والمعدات تجعل من النمو السكاني المتزايد مصدراً لقوة العمل، والتي يكون لها تأثير كبير على العملية الإنتاجية من جهة، كما أنه يؤدي ذلك إلى الاختلاف الكبير في إنتاجية القوى العاملة من جهة أخرى

3-1 التقدم التكنولوجي: إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في من زيادة الإمكانات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب التعبير الشومبترتي، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث و التطوير.

فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا، ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا أنه ليس كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لكان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الدول¹.

رابعا: نظريات النمو الاقتصادي: ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول اتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق لنظرية أخرى.

¹ محي الدين حمدان، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص ص 11-12.

- 1- التحليل الكلاسيكي:** بالرغم من اختلاف وجهات النظر المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعاً للمدة الزمنية التي ظهرت فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويلة الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية¹:
- الانتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الانتاجي ورأس المال المستخدم؛
 - إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الانتاجي و الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأس مالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان؛
 - إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجر في الدخل الكلي، مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجر؛
 - ثبات الفن الانتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيراً لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظريات المعاصرة التي جعلته عاملاً مؤثراً؛
 - الحاجة إلى العوامل الانتاجية والمؤسساتية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع تدخل الدولة في نشاطاته.

1-1 نظرية "Adam Smith": حسب "سميث" يعتبر العمل وتقسيمه سبباً في ارتفاع الانتاجية الذي هو مصدر انتاجية الأمم، وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفورات خارجية وتحسناً في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العملية الانتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية وما يترتب عليها من زيادة للأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها، ليرتفع رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستوى المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة².

2-1 نظرية "David Ricardo": اعتر "ريكاردو" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، مما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سبباً لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاثة للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عملهم على مستوى الأجر، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجر، فيؤدي إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجر إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمناً أكبر مما لو متوفرة بكثرة.

¹ كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية قياسية)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 34-35.

² مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، الأردن، 2007، ص 56-57.

بالنسبة لـ "David Ricardo" و "Adem Smith" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي اجتماعي (ينمو داخلياً)، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال¹.

3-1 نظرية "Robert Malthus": ركز "Malthus" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع امكانية الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار مالك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسمالين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

4-1 نظرية "Karl Marx": اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسمالين، اعتقد "Ricardo" أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربح، وبالنسبة لـ "Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد.

حسب "Marx" تحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخفض معها معدل الربح. بموجب قانون فائض القيمة، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمل إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسمالين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمل عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمل، فتتهار الرأسمالية.

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تتمكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتماً إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع انتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها مع استخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx"².

2- نظرية النيوكلاسيك: اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "Javons" و "Menger" و "Walras" و "Alfred Marshall" اهتموا عوضاً عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتماداً على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دوراً مشجعاً في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار³.

¹ محمد صالح تركي القرشي، علم الاقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 79-81.

² كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 36-37.

³ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ ، أو بالمعدل المنخفض لإنتاجية رأس المال $\frac{V}{K}$ ، بفرضية تناقص عوائد رأس المال؛
 - معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان؛
 - هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين $\frac{V}{K}$ و $\frac{K}{Y}$ بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقريب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين البلدان المختلفة؛
- من ناحية ثانية تجمع النظرية النيو كلاسيكية أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي:
- عملية متكاملة ومتراصة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أرباح وأجور؛
 - يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في عملية التطوير وذلك بالتجديد والابتكار؛
 - النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على المستوى الجزئي ويتأثر متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

المبحث الثاني: الدراسات العلمية السابقة

ان موضوع تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي شغل أفكار العديد من الباحثين الاقتصاديين، وكل دراسة يقوم بها باحث إلا وكانت انطلاقة لدراسة أخرى مكملة لما سبقتها، نظرا لتشعب الموضوع والمستجدات المستحدثة فيه حسب كل ظرف اقتصادي يمر به العالم، وفي هذا المبحث سنحاول توضيح بعض من الدراسات العلمية السابقة المحلية منها والناتجة المتوصل إليها في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فخصصناه للدراسات الاجنبية السابقة والناتجة المتوصل إليها فيها.

المطلب الأول: الدراسات المحلية السابقة:

نظرا لأهمية موضوع تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي، دفع بكثير من الباحثين على المستوى الوطني لا ثراء هذا الموضوع من مختلف جوانبه، وكانت هذه الدراسات منطلقا لبحثنا هذا ومن بين الدراسات المحلية السابقة نذكر مايلي:

أولاً: بشيشي وليد ومجلخ سليم: دراسة بعنوان أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2014-

1990، مقال في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، سنة 2017.

حيث تمحورت اشكالية الدراسة حول مدى تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل أداء كل من السياسات النقدية والمالية خلال الفترة المذكورة ودراسة أثرهما على النمو الاقتصادي، وذلك حسب

نموذج سانت لويس. وقد بينت الدراسة أن تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أقل من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، إلا أنه في الحقيقة تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر، وبالتالي فإن الملاحظ أن هناك علاقة طردية ومرتفعة لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، ومن خلال نموذج انجل غرانجر يتأكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والنمو.

ثانياً: قادة قاسم وعبان شهرزاد: دراسة بعنوان الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مقال في المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، سنة 2016.

تحقق هذه الدراسة في الفعالية النسبية للسياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 و2014، وذلك وفق نموذج ARDL، وقد أظهرت النتائج أن للسياسة الميزانية تأثير سالب ومعنوي في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي، بينما كان معنوياً وموجباً في الأجل القصير، في حين أن للسياسة النقدية تأثير موجب ومعنوي في الأجل الطويل، في حين كان سالباً في الأجل القصير.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية السابقة

شغل موضوع بحثنا حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين من العالم على اختلاف مشاربهم، وارتئينا اختيار مجموعة من الدراسات الأجنبية السابقة كالتالي:

أولاً: علي أحمد محمد سارة، سعيد عبد الله عيسى سمر، سنية عبد القادر أمين موسى و منى مجدي جمعة عبد الهادي: دراسة بعنوان: أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1991-2013. دراسة بحثية ضمن الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بمؤسسة المركز الديمقراطي العربي، سنة 2016.

تم التعرف على السياسة المالية والنقدية من حيث المفهوم والدور والمكونات وتناولت الدراسة النظريات الاقتصادية في النمو الاقتصادي، ثم تم التعرف على هيكل السياسة المالية والنقدية وتطورهما في جمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة. علاوة على ذلك، تم القيام بتحليل وقياس أثر السياسة المالية والسياسة النقدية على النمو الاقتصادي وذلك من خلال دراسة أثر مؤشرات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة، ومؤشرات السياسة النقدية المتمثلة في المعروض النقدي والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، على الناتج المحلي الإجمالي الذي تم استخدامه كممثل للنمو الاقتصادي، حيث تم استخدام الطرق والأساليب القياسية الحديثة، ابتداءً من تحليل السلاسل الزمنية إلى اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه الانحدار الذاتي وتحليل التباين، وكانت أهم نتائج الدراسة أن المعروض النقدي كان له التأثير الأكبر وذلك في الأجل الطويل، في حين أن تأثير كل المتغيرات المستقلة غير معنوي في الأجل القصير.

ثانياً: حسن الهبيتي أحمد ، أوس فخر الدين أيوب: دراسة بعنوان: دور السياسة المالية والسياسة النقدية في النمو الاقتصادي، مقال في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد 8، سنة 2012.

يهدف البحث إلى دراسة فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد الأردني، حيث أسفرت الدراسة عن نتائج أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من السياسة المالية، فالزيادة في منحى عرض النقود أدى إلى انتقال منحى LM نحو الأعلى معززا بذلك ارتفاع في الطلب الكلي الناتج عن الزيادة في عرض النقود والذي ينتج عنه زيادة في الناتج ومن ثم الأسعار فيما إذا كان الزيادة في الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، والتأكيد على فرضية فعالية السياسة النقدية في المدى القصير وعدم فعالية السياسة المالية. كما أكدت نتائج اختبار السببية فعالية السياسة النقدية، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن هناك تأثير باتجاه واحد من عرض النقود باتجاه الناتج المحلي الاجمالي مؤكدة بذلك فعالية السياسة النقدية الناتج المحلي الاجمالي.

خلاصة الفصل:

خلال هذا الفصل استعرضنا السياسة الاقتصادية مع التركيز على السياستين المالية والنقدية، على أنهما نوعين من أنواع السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف، تعرف بالمربع السحري لكالدور، مع التركيز على هدف النمو الاقتصادي، فأتضح لنا أن هناك علاقة وتأثير مباشر بين السياستين ومواجهة التحديات الاقتصادية، فالسياسة النقدية لها أثر مباشر في امتصاص الضغوط التضخمية ورفع معدلات الادخار والاستثمار، أما السياسة المالية لها فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي وعلاج عجز الموازنة وزيادة الاستثمار والانتاج، والتكامل بين السياستين ضرورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحريك النشاط الاقتصادي والوصول لمعدلات نمو عام وقطاعية مرغوب في تحقيقها، كل هذا يصب في الأخير لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للبلد.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية قياسية

للفترة 1990-2018

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياستين النقدية والمالية، وكذا أهمّ المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، ومراجعة بعض الأبحاث والدراسات العلمية السابقة التي لها علاقة بالموضوع محل الدراسة، سنحاول في هذا الفصل التطرق للجانب التطبيقي والذي يمثل صلب الدراسة، وذلك بالتطرق إلى دراسة حالة الجزائر من خلال دراسة أثير كل من السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018.

لذا سنقوم بتحديد كيفية إنجاز هذه الدراسة، من خلال تحديد المتغيرات واختيار مجتمع الدراسة وعينته، وكيفية تلخيص المعطيات، كذلك تحديد الأدوات والبرامج الإحصائية المستخدمة في دراسة المعطيات، والتي تمكّننا من الحصول على النتائج قصد تحليلها ومناقشتها.

لذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وفق ما يلي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات ومصدقيتها من حيث جمعها ودراستها وتحليلها، مما يعطي للبحث قيمة علمية، ومن خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي فرضياته، كذلك استنتاج نتائج في نهاية البحث.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث، حيث سنوضح في المطلب الأول الطريقة المتبعة في الدراسة، أما في المطلب الثاني فسنحدد الأدوات المستخدمة فيها.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة لا بد من الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بكل من مجتمع وعينة الدراسة، وكذا طبيعة متغيراتها، بالإضافة إلى الأدوات والبرامج الإحصائية والقياسية المستخدمة لحساب النتائج.

أولاً: تقديم متغيرات الدراسة

المتغيرات عبارة عن مشاهدات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2018، أي أن حجم العينة المستعملة هو 29 مشاهدة، حيث تمثل الجزائر مجتمع الدراسة.

1- متغيرة الناتج المحلي الإجمالي: باعتباره مؤشرا على مستوى النشاط الاقتصادي، ومقياسا للنمو الاقتصادي أيضا، ونرمز لها بـ: GDP.

2- متغيرة الانفاق العام: باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية، والأداة الأكثر استعمالا للتأثير على حجم الطلب الكلي، ونرمز لها بـ: G.

3- متغيرة الكتلة النقدية: باعتبار العرض النقدي من أدوات السياسة النقدية ذات الأثر البارزة على حجم النشاط الاقتصادي، ونرمز لها بـ: M2.

ثانياً: تحليل معطيات الدراسة

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية مر بتحولات واصلاحات هامة للانتقال من الاقتصاد الاشتراكي لاقتصاد السوق، وفترة الدراسة هذه تبرز ما مرت به كل من السياسة النقدية والسياسة المالية من تطورات ساهمت في احداث الانتقال النوعي للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وقطع أشواط هامة في اصلاح المنظومة الاقتصادية ككل في ظل الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

1- تحليل تطورات السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2018)

كان لانتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق تأثير على السياسة النقدية، من خلال صدور قانون النقد والقرض (90-10) تم بموجبه ابراز مختلف أدوات السياسة النقدية وأهدافها، ومنح استقلالية أكبر للمنظومة المصرفية بعيدا عن القرارات الادارية، وتوضيح علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية من جهة وعلاقته مع الخزينة العمومية من جهة أخرى.

أ- تطور السياسة النقدية خلال سنوات (1990-1999):

هذه الفترة كانت فاصلة في تاريخ السياسة النقدية بالجزائر بسبب اصدار قانون النقد والقرض (90-10) في بداية هذه المرحلة من جهة والاتفاق مع صندوق النقد الدولي من جهة أخرى ، وما نجم عنهما من تأثير واضح المعالم على مؤشرات السياسة النقدية، وسنوضح هذا فيما يلي:

الجدول رقم (01) : تطور مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	المجموع النقدي M1 (مليار دج)	الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	نسبة السيولة (%)	الموجودات الخارجية الصافية (مليار دج)	قروض القطاع العام (مليار دج)	قروض القطاع الخاص (مليار دج)	معدل التضخم (%)	معامل الاستقرار النقدي
1990	271.4	343.00	61.6	6.35	201	46	18	0.36
1991	325.93	416.20	47.0	24.28	250.1	75.8	26	0.37
1992	370.37	519.90	49.4	22.64	332.1	76.1	26.5	1.11
1993	448.58	627.42	54.0	19.6	142.0	77.2	27.3	2.02
1994	477.14	723.51	49.1	60.4	208.0	96.8	29	0.61
1995	521.6	799.6	40.7	26.3	461.0	103.5	29.8	0.3
1996	591.7	915.1	36.6	133.9	639.0	137.8	18.7	0.53
1997	675.6	1085.5	39.9	350.3	632.6	108.7	5.7	2.23
1998	813.7	1287.9	46.3	280.7	702.0	204.2	5	10.61
1999	885.5	1463.4	46.0	196.6	875.9	274.8	2.6	0.92

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من خلال الجدول (01) أن الكتلة النقدية M2 في الجزائر بمفهومها الواسع عرفت منذ سنة 1990 تزايد مستمرا، حيث كانت عند حدود 343.00 مليار دج سنة 1990 لتصل إلى 723.51 مليار دج سنة 1994، ويرجع السبب في ذلك إلى التوسع في الاصدار النقدي لتمويل عجز الميزانية وصندوق اعادة التقييم الذي أنشأ بغرض تمويل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة، في ظل السياسة النقدية التوسعية المتبعة خلال هذه الفترة برزت ملامح ضغوط تضخمية خاصة خلال فترة (1992-1993) حيث وصل معدل التضخم سنة 1992 و1993 إلى نسبة 1.11% و 2.02% على التوالي، واستمرت الكتلة النقدية M2 في الارتفاع لتصل 1463.4 مليار دج سنة 1999، وأهم ما يميز السياسة النقدية خلال المرحلة أهما كانت تقشفية تم بموجبها إيقاف التمويل بالعجز والحد من حجم الانفاق العام الموجه للمؤسسات العمومية، وكذا تخفيض قيمة العملة الوطنية وتجميد نظام الأجور، وتم ابرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في اطار برنامج التعديل الهيكلي سعيا لحد من نمو الكتلة النقدية M2، أما بنسبة للمجموع النقدي M1 شهد هو الآخر قفزة في هذه المرحلة إذ كان عند حدود 221.4 مليار دج سنة 1990 ليصل سنة 1999 إلى 885.5 مليار دج.

ويبين الجدول رقم (01) أن نسبة السيولة والتي تمثل نسبة الالتزامات السائلة من الناتج الداخلي الخام أهما مرتفعة خلال فترة (1990-1994) بسبب الانتاج النقدي الذي تجاوز 50%، يفيد أن نمو الكتلة النقدية يفوق الناتج المحلي الخام، مما يوحي

بوجود سيولة واسعة في الاقتصاد يجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية. لتأتي فترة (1995-1999) التي عرفت السيولة فيها انخفاضا، وتزامنت وتنفيذ الجزائر برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

ومن خلال الجدول السابق تبين خانة مؤشر الموجودات الخارجية الصافية خلال فترة (1990-1993) أنها كانت تتميز بضعف خلال هذه الفترة بسبب تراجع عوائد المحروقات التي هي أساس هذا المؤشر وأهم مكون له، وتحسنت سنة 1994 ليعود الانخفاض مجددا سنة 1995، وفي سنة 1996 تحسنت الأوضاع حيث وصلت الموجودات الخارجية الصافية إلى 133.9 مليار دج واستمرت في الارتفاع، هذه التطورات على مستوى الموجودات الخارجية الصافية سببها تغيرات أسعار البترول. وفي جانب تمويل القروض من خلال المقارنة بين حصة القطاع العام والقطاع الخاص، نلاحظ أن القطاع العام كان يحوز التمويل الأكبر خلال الفترة (1990-1999)، وهذا راجع في الأساس إلى توجه الجزء الأكبر من التمويل لصالحه في صورة تمويل مشاريع الاستثمار للمؤسسات العمومية من قبل المصارف العمومية .

نلاحظ من خلال الجدول (01) أيضا أن معدل التضخم بالجزائر عرف ارتفاعا مستمرا حيث كان عند مستوى 18% سنة 1999 ليبلغ سنة 1992 نسبة 26.5%، واستمر في الارتفاع ليبلغ أقصى معدل له سنة 1995 بنسبة 29.8% بسبب وجود سيولة واسعة في الاقتصاد، ليسجل انخفاض في السنوات الموالية فبلغ أدنى معدل لها سنة 1999 بنسبة 2.6% بسبب سياسة تحرير الأسعار التي انتهجتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى معدلات معقولة وظروف المرحلة، التي تميزت بارتفاع أسعار المحروقات التي كان لها الأثر البالغ في احداث الاستقرار.

نلاحظ من خلال الجدول (01) خلال سنتي (1990-1991) بسبب وضعية الانكماش التي شهدتها الاقتصاد عرف معامل الاستقرار النقدي انخفاضا من 0.36% إلى 0.37%، بخلاف سنة 1992 التي عرفت نوعا من الاستقرار النقدي عند نسبة تقارب 1%، أما سنة 1993 عرفت تضخما، وفي سنتي 1994 و 1995 عرفت انكماشاً حاداً في الاقتصاد بلغ 0.61% و0.3% على التوالي، واستمر على هذا الحال فبلغ سنة 1998 نسبة 10.1% مما يدل على وجود تضخم ليعود تحسن الاقتصاد فبلغ معامل الاستقرار النقدي سنة 1999 نسبة 0.92% وهو دليل على تحسن الأوضاع الاقتصادية وتسجيل الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

ب- تطور السياسة النقدية خلال سنوات (2000-2018)

تميزت هذه المرحلة بتحقيق الاقتصاد الجزائري لمكاسب عديدة، تمثلت أهمها في تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي بسبب انتعاش أسعار البترول الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشرات السياسة النقدية، وسنخرج على حثيات هذه المرحلة بالتحليل كما يلي:

الجدول رقم (02) : مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	الجمع النقدي M1 (مليار دج)	الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	نسبة السيولة %	الموجودات الخارجية الصافية (مليار دج)	قروض القطاع العام (مليار دج)	قروض القطاع الخاص (مليار دج)	معدل التضخم %	معامل الاستقرار النقدي
2000	1034.9	1656.4	41.2	755.94	702.6	291.1	0.33	0.51
2001	1238.5	2473.5	58.71	1310.8	740.3	337.9	4.22	7.09
2002	1416.3	2901.5	64.15	1755.7	715.5	551.3	1.41	7.33
2003	1643.5	3299.5	62.82	2342.4	791.7	588.5	2.58	1.06
2004	2165.7	3644.4	59.24	3119.2	859.3	657.7	3.56	0.68
2005	2437.5	4070.4	53.82	4179.7	882.4	897.4	1.64	0.46
2006	3177.8	4827.6	50.53	5515	847.4	1058	2.53	1.29
2007	4233.6	5994.6	64.0	7415.5	988.9	1216	3.53	2.62
2008	4964.9	6956.0	62.98	10747	1201.9	1413.6	4.86	0.87
2009	4949.9	7178.7	72.01	10886	1485.2	1600.3	5.34	-0.34
2010	5638.5	8162.8	68.07	11997	1640.6	1807.6	3.91	0.76
2011	7141.7	9526.2	65.60	13922.4	1742.4	1983.5	4.52	1.02
2012	7681.5	11015.1	69.52	14940	2040.2	2247.0	8.89	1.40
2013	8249.8	11945.8	72.51	15225.2	2434.0	2722.0	3.26	3.24
2014	9595.3	13677.1	79.35	15734.5	3388.6	3121.8	2.92	4.39
2015	9261.2	5,13704	82.1	15375.4	3688.2	3588.3	4.78	0.035
2016	9407	3,13816	79.4	12596.1	3952.2	3957.1	6.40	0.23
2017	10266.1	6,14974	79.2	11227.4	4311.3	4568.3	5.74	5.25
2018	11404.1	7,16636	82.40	9485.6	4943.6	5032.2	4.29	/

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء.

يتضح من خلال الجدول (02) استمرار ارتفاع الكتلة النقدية M2 لتصل سنة 2001 إلى 2473.5 مليار دج مقابل 1656.4 مليار دج سنة 2000، والسبب الرئيسي يرجع لانتعاش أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي، وتزامن ذلك وبداية تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع لتبلغ 4070.4 مليار دج سنة 2002 و ما قيمته 7178.7 مليار دج بداية من سنة 2009 بسبب البرنامج التكميلي لدعم النمو، ومع تنفيذ البرنامج الخماسي الأول لدعم النمو 2010-2014 تطورت الكتلة النقدية M2 بشكل ملحوظ لتصل إلى 13677.1 مليار دج سنة 2014. كما نلاحظ أيضا ارتفاعا طفيفا في حجم الكتلة النقدية في كل من سنة 2015 وسنة 2016 عكس سنوات سابقة شهدت زيادة حجمها بشكل كبير، هذا الارتفاع الطفيف يعود لتراجع عائدات قطاع المحروقات بشكل ملحوظ بداية من منتصف سنة 2014، فانتهجت على إثرها سياسة نقدية تقشفية لامتناس آثار هذه المعضلة، بدأت بعدها الكتلة النقدية M2 بالتوسع بشكل جزئي سنتي 2017 و2018.

أما بخصوص السيولة شهدت ارتفاع نسبتها المحلية، بسبب تزامن الفترة وعديد البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة وحاجتها هي ومؤسساتها للسيولة لتطبيق هذه البرامج ميدانيا، ويضاف إليها وضعية النقد، حيث توسعت ظاهرة اكتناز السيولة

النقدية وعدم ايداعها في المؤسسات النقدية والمالية. لتتخفص سنتي 2016 و 2017، ويعود السبب إلى التغير القائم في ودائع الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر من جهة، وتزايد تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر من جهة أخرى، مما يعني تحول الودائع إلى نقد ورقي وهو ما يمثل عاملا مستقلا لاقطعاع السيولة من النظام المصرفي، فمثلا سنة 2016 وحدها سجلت تداول مبلغ 389.1 مليار خارج بنك الجزائر.

أما الموجودات الخارجية الصافية بسبب وضعية إيرادات قطاع المحروقات المتغيرة وتغير أسعار النفط في السوق العالمي شهدت ارتفاعا متباينا، ففي سنة 2001 ارتفعت حصيلتها من 1310.8 مليار دج إلى 4179.7 مليار دج سنة، بسبب تحسن أسعار النفط وقتها، ثم انخفضت في سنة 2005 إلى 5515 مليار دج، لتسجل ارتفاع في السنوات الموالية فوصلت في بداية سنة 2014 حدود 15734.5 مليار دج. لتبدأ في التراجع بعدها وتستقر عند 9485.6 مليار دج سنة 2018.

وحصل القطاع الخاص على حصة الأسد من التمويل متفوقا على القطاع العام في فترة (2005-2018) تطبيقا لآليات اقتصاد السوق ودعمًا للاستثمارات الخاصة بمختلف القطاعات الانتاجية والتنموية سعيا لدفع عجلة الاقتصاد إلى الامام. والاستمرار في العمل على تحرير الاقتصاد وافساح المجال للقطاع الخاص لتقديم قيمة مضافة في الاقتصاد.

أما التضخم فنلاحظ ارتفاع معدلته إلى 4.2% سنة 2001 بعد أن كان عند 0.33% سنة 2000، هذا راجع لارتفاع حجم الكتلة النقدية M2 بسبب تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي، كما نلاحظ ارتفاع في معدلات التضخم في الفترة ما بين (2005-2009) فحققت سنة 2009 أعلى قيمة لها ب: 5.7% نتيجة انتهاج الحكومة سياسة نقدية توسعية و ارتفاع اسعار المواد الأولية وتوسع الكتلة النقدية، ثم نتيجة لتحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي تراجع معدل تضخم سنة 2010 إلى 3.91%، وشهدت سنتي (2011-2012) ارتفاعا في معدل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية في الأسواق المالية العالمية ومخلفات الأزمة المالية العالمية وكذا رفع الأجور، ثم تراجع سنة 2013 إلى 3.26% نتيجة تخفيض قيمة العملة ليستقر المعدل السنوي سنة 2014 عند 2.92%. وبسبب قلة الأسواق التنافسية شهد معدل التضخم ارتفاعا وبالأخص سنة 2016 حيث وصل المعدل فيها إلى 6.40%، ويكتسي التضخم في هذه السنة بالتحديد طابعا هيكليا.

2- تحليل تطورات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

عرفت السياسة المالية بالجزائر العديد من التغيرات التي حصلت جراء القرارات و الانظمة المالية المعتمدة خلال كل ظرف اقتصادي تمر به البلد، خلال هذا المطلب سنتطرق بالتحليل لتطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أ- تحليل تطور عناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-1999):

تميزت السياسة الضريبية في فترة (1990-1993)، بإدخال قانون المالية ضرائب جديدة سنة 1991 بالتحديد، وقام بمجموعة من التعديلات تمثلت في إنشاء الرسم على القيمة المضافة عوضا عن الرسم الاجمالي على الانتاج والرسم الوحيد الاجمالي على تأدية الخدمات، كما تم تعديل سلم الاقطاع الضريبي على مداخيل الأشخاص الطبيعيين وشركات التضامن، وجاء قانون الاستثمار لسنة 1993 للعمل على توسيع الوعاء الضريبي من خلال الحوافز الضريبية، وتميزت السياسة الضريبية بالها توسعية للفترة (1994-1998) حيث شهد معدل الضريبة على ارباح الشركات انخفاضا من 42% إلى 38% سنة 1994.

الجدول رقم (03): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-1999 الوحدة: مليار دج

مجموع الإيرادات	الإيرادات العامة				السنة
	الإيرادات غير الجبائية		الإيرادات الجبائية		
	إيرادات استثنائية	إيرادات عادية	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	
160,20	-	5.20	78.80	76.20	1990
272,40	-	4.70	106.20	161.50	1991
316,80	-	6.40	109.10	201.30	1992
320,10	-	9.00	126.10	185	1993
234,20	28	8.06	175.96	222.18	1994
600,85	22.86	8.69	233.15	336.15	1995
825,16	27.10	11.46	290.60	496.00	1996
926,27	32.11	15.78	314.01	564.77	1997
744,52	51.42	14.71	299.33	378.56	1998
950,50	59.11	16.50	314.77	560.12	1999

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ووزارة المالية.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن الجبائية العادية للجزائر كانت في تزايد، إذ كانت عند حدود 78.80 مليار دج خلال سنة 1990 لتصل إلى 233.15 مليار دج سنة 1995، وخلال سنة 1997 بلغت 314.01 مليار دج، وهذا راجع إلى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي، غير أن الجبائية العادية عرفت تدهورا إلى 299.83 مليار دج سنة 1998 نتيجة غياب المتابعة الجبائية الصارمة ونتيجة الغش والتهرب الضريبي، كما نلاحظ أيضا أن الإيرادات الجبائية البترولية خلال سنة 1990 كانت تقدر بـ 76.20 مليار دج ثم ارتفعت إلى 161.50 مليار دج سنة 1991 نتيجة ارتفاع الطلب على الموارد الجبائية البترولية، بسبب حرب الخليج واستمرت في الارتفاع حتى سنة 1997 حيث بلغت 564.77 مليار دج، ثم تراجعت سنة 1998 إلى 378.56 مليار دج بسبب انخفاض سعر برميل النفط.

فيما يخص النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999 فقد انتهجت الجزائر سياسة انفاقية توسعية، وهذا ما يبرزه الجدول

الموالي:

الجدول رقم (04) : تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-1999) الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التشغيل		نفقات التسيير		مجموع النفقات (مليار دج)
	النسبة من مجموع النفقات (%)	النفقات (مليار دج)	النسبة من مجموع النفقات (%)	النفقات (مليار دج)	
1990	33	45.60	67	96.90	142.50
1991	22	52.00	78	183.30	235.30
1992	24	72.60	76	236.10	308.70
1993	26	101.60	74	288.90	390.50
1994	26	117.70	74	344.72	461.90
1995	25	144.66	75	444.43	589.09
1996	25	147.01	75	550.60	724.61
1997	25	201.64	76	643.56	845.20
1998	25	211.88	75	663.86	875.74
1999	20	186.99	80	774.70	961.80

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ووزارة المالية.

فمن خلال الجدول السابق نجد أن نفقات التشغيل شهدت تزايدا مستمرا، حيث سنة 1990 كانت عند حدود 96.90 مليار دج أي ما نسبته 67% من النفقات العامة، لتصل سنة 1991 إلى 183.30 مليار دج ب: 78 % من النفقات العامة ويعود ذلك إلى قرار الحكومة برفع أجور رواتب العمال والمساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية سنة 1992، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تقليص حجم الانفاق العام خاصة نفقات التشغيل ، إلا أنها استمرت في الارتفاع لتصل 444.43 مليار دج سنة 1995 و663.86 مليار دج سنة 1998، والتي كانت آخر سنة ضمن برنامج التعديل الهيكلي، كما بلغت 784.70 مليار دج سنة 1999 بنسبة 80% من النفقات العامة.

بالنسبة لنفقات التشغيل في سنة 1990 قدرت بـ: 45.60 مليار دج، أي ما نسبته 33 % من النفقات العامة وشهدت ارتفاعا مستمرا لتصبح 101.60 مليار دج سنة 1993، وهذا الارتفاع يرجع إلى زيادة وتيرة المشاريع التي قامت بها الدولة في إطار المخططات التنموية، ففي فترة 1995 حتى 1998، عرفت نفقات التشغيل تطورا مستمرا بمعدل ثابت قدر بـ: 25 % من النفقات العامة للدولة، وفي سنة 1999 عرفت نفقات التشغيل انخفاضا وصلت قيمتها 186.99 مليار دج، أي ما نسبته 20% من إجمالي النفقات.

ب- تحليل تطور عناصر الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018):

تميزت هذه المرحلة بتطبيق سياسة مالية توسعية بخلاف الفترة السابقة من خلال البرامج المسطرة كالتالي:

- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي او المخطط الثلاثي (2001/2004)؛

- البرنامج التكميلي لدعم النمو أو المخطط الخماسي الاول (2005/2009)؛

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني (2010/2014).

الجدول رقم (05): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة (2000-2018) الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	نفقات التشغيل		نفقات التجهيز	
			المجموع	%	المجموع	%
2000	1138.9	1178.12	856.19	73	321.93	27
2001	1400.9	1321.03	963.63	73	357.40	27
2002	1570.3	1550.65	1097.72	71	452.93	29
2003	1520.50	1752.69	1199.04	68	533.65	32
2004	1599.30	1891.8	1251.1	66	640.7	34
2005	1719.80	2052.0	1245.1	61	806.9	39
2006	1828.90	2453.0	1437.9	58	1015.1	42
2007	1831.30	3108.5	1673.90	53	1434.6	47
2008	2763.00	4191.0	2217.70	52	1973.3	48
2009	2786.60	4246.3	2300.00	54	1946.3	46
2010	3081.50	4466.9	2659.00	60	1807.9	40
2011	2992.40	5731.4	3797.20	66	1934.2	34
2012	3455.65	7058.10	4782.60	67	2275.50	32
2013	2820.00	6092.10	4204.30	69	1887.80	30
2014	4218.99	6980.20	4994.80	71	1985.40	28
2015	4052.70	6741.40	3121.40	46	3620.00	54
2016	4047.43	7984.17	4807.33	60	3176.84	40
2017	6182.80	7389.3	4757.8	64	2631.5	36
2018	6714.20	6800	4500	66	2300	34

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول رقم (05) يتضح لنا أن الإيرادات العامة عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، حيث بلغت حوالي 3081.50 مليار دج سنة 2010 بعدما كانت 1138.9 مليار دج سنة 2000، كما عرفت انخفاضا في حجمها في سنة 2011 لتبلغ 2992.40 مليار دج، أما سنة 2012 شهدت تزايدا ملحوظا حيث قدرت بـ 3455.65 مليار دج بعد تحسن أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب عليها، وبالتالي المساهمة في زيادة الإيرادات الكلية لهذه السنة ثم سجل انخفاض في الإيرادات سنة 2013 لتبلغ 2820.00 مليار دج بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية للمحروقات. كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول انخفاض في الإيرادات العامة لسنة 2015 إلى 4052.70 مليار دج، بعد أن كانت 4218.99 مليار دج سنة 2014 نظرا لتأثيرات انخفاض أسعار النفط صيف سنة 2014، حيث بلغ سعر البرميل الواحد سنة 2015 حدود 49.490 دولار أمريكي بعد ما كان 96.29 دولار أمريكي سنة 2014، كما نلاحظ أن الإيرادات العامة شهدت تدهورا خلال سنة 2016 لتبلغ

4047.43 مليار دج، لشهد بعدها سنتي 2017 و 2018 نوعا من التحسن على مستوى الإيرادات العامة بسبب زيادة الضرائب العادية وارتفاع سعر البترول، حيث بلغت الإيرادات العامة لسنة 2018 حوالي 6714.2 مليار دج.

من نفس الجدول نجد أن النفقات العامة خلال هذه الفترة شهدت ارتفاعا مستمرا بسبب اعتماد الدولة على السياسة الانفاقية التوسعية، فنلاحظ أن حجمها بلغ سنة 2000 حدود 1178.12 مليار دج لترتفع بعدها لتصل الى 3108.50 مليار دج سنة 2007، وتزايدت النفقات العامة بمعدلات مرتفعة لتصل سنة 2014 إلى 6980.20 مليار دج. أما خلال الفترة 2015-2018 فقد عرفت النفقات العامة توسعا ضئيلا في حجمها، حيث بلغت 6741.40 مليار دج سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014، أين بلغت فيها النفقات العامة 6980.20 مليار دج، والهدف من ضخ زيادة على مستوى الانفاق العام استكمال المشاريع الجاري إنجازها، وهذا التحسن استمر سنة 2016 حيث بلغ 7984.17 مليار دج، لينخفض مستوى الانفاق العام في السنتين الموالتين 2017 و2018 ليصل حجم الانفاق العام إلى 7389.3 مليار دج و6800 مليار دج على التوالي، في ظل سعي الحكومة لترشيد النفقات ضمن مخطط التمويل غير تقليدي سنة 2017.

3- تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018

تخللت هذه الفترة العديد من المخطات الاقتصادية الهامة حاولت السلطات خلالها تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية ومواكبة كل جديد، ولعل ان مسار النمو الاقتصادي بالجزائر تأثر بهذه التطورات وهذا ما سنوضحه بالتحليل فيما يلي:

أ- تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

لقد شهدت الجزائر فترة التسعينات من القرن الماضي أزمة اقتصادية خانقة، حيث بدأت تظهر نتائج الأزمة البترولية لسنة 1986، وهذا من خلال ارتفاع المديونية الخارجية وخدماتها، تراجع حصيلة الصادرات أمام النمو المتسارع للواردات، ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة. من جانبه النمو الاقتصادي سجل معدلات نمو ضعيفة في بداية هذه الفترة.

الجدول رقم (06) : معدلات النمو العام وبعض المعدلات القطاعية في الجزائر 1990-1999

السنة	نتاج م إجمالي (مليار دج)	النمو العام (%)	المحروقات (%)	الزراعة (%)	البناء والاشغال العمومية (%)	الصناعة خارج المحروقات (%)	الخدمات (%)
1990	554.3	0.8	4.1	-6.2	-3.1	3.5	2.7
1991	862.16	-1.2	0.9	15.4	-7.9	-0.7	-0.5
1992	1074.7	1.6	1.1	2.0	0.4	-5.6	3.1
1993	1189.72	-2.2	-0.8	-4.4	-4	-1.3	-0.35
1994	1487.4	-0.2	-0.4	-5	0.9	-2.2	2.3
1995	2004.90	3.8	4.1	15.0	2.7	-1.4	2.4
1996	2570.00	4.4	3.6	23.7	4.5	-8.7	6.0
1997	2771.30	1.1	6.0	-13.5	2.5	-3.8	5.4
1998	2803.10	5.1	4.0	11.4	2.4	8.4	7.9
1999	3215.10	3.2	6.1	2.7	1.4	1.6	5.7

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول السابق و بنفس السبب السابق نلاحظ أن معدلات نمو قطاع المحروقات كانت ضعيفة ماعدا سنة 1990 التي وصل فيها معدل نمو القطاع 4%، أما قطاع الفلاحة فقد كانت معدلات نموها محصورة بين 6.2% و 2% باستثناء سنة 1991 حيث بلغت 15.4% ويرجع سبب تغير معدل نمو قطاع الفلاحة اساسا للارتباط الوثيق بين انتاج القطاع والظروف المناخية، وشهد قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات معدلات نمو ضعيفة في أغلب السنوات، أما قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد سجل معدلات نمو ضعيفة نتيجة سياسة الدولة في التخلي عن الكثير من المؤسسات العمومية في إطار برامج الاصلاح الاقتصادي.

خلال الفترة 1995-1999 شهدت معدلات النمو تحسنا خلال هذه الفترة، حيث بلغت اقصى قيمة لها سنة 1998 بـ 5.1% تزامنا وتطبيق الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، في حين سجلت أدنى مستوى لها سنة 1997 بـ 1.1%. أما بخصوص قطاع الفلاحة شهد خلال سنتي 1995 و 1996 معدلات نمو مرتفعة كان لها الأثر في المساهمة برفع القيمة المضافة مما يؤدي لزيادة معدل النمو العام، وسجل قطاع البناء والأشغال العمومية معدلات نمو متواضعة بسبب تراجع حجم الاستثمار العام والخاص، في حين عرف معدل نمو قطاع الصناعة تدهورا كبيرا نتيجة تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة باستثناء سنة 1998 سجل القطاع أقصى معدل نمو له بـ: 8.4%، أما قطاع الخدمات هو كذلك حقق معدلات نمو جيدة حيث بلغ معدل نمو القطاع سنة 1998 حوالي 7.9%.

ب- تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

بعد فترة الانكماش الاقتصادي والنمو المتدني خلال فترة التسعينات، سجلت الجزائر معدلات نمو اقتصادية مقبولة خلال الفترة 2000-2018، والتي يمكن ارجاعها بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث انتقلت من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013، مروراً بسعر 109.07 دولار للبرميل سنة 2012، وهو ما انعكس ايجاباً على أداء قطاع المحروقات وبالتالي الناتج المحلي الاجمالي.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ أنه وخلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي عرفت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا بين الارتفاع والتراجع، حيث نلاحظ أن النمو العام في هذه الفترة حقق معدلات حسنة نتيجة لارتفاع أسعار البترول وتحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي خلف تحسن المناخ العام للاستثمار بالجزائر فانعكس هذا الواقع على قطاعات حيوية كالمحروقات فقد سجلت هي الأخرى معدلات نمو حسنة، إضافة لقطاع الفلاحة الذي حقق قفزة واضحة بلغ أقصى معدل نمو للقطاع 13.5% سنة 2001، وهذا راجع لانتهاج الدولة سياسة الدعم للقطاع واستهداف زيادة انتاجيته، وبخصوص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد حقق هو الآخر ارتفاعا بسبب حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع السكن والبنية التحتية، كما ارتفعت معدلات نمو قطاع الصناعة بشكل كبير حيث بلغ أقصى معدل نمو للقطاع 6.2%، والملاحظ كذلك خلال هذه الفترة تحقيق قطاع الخدمات معدلات نمو حسنة كذلك كانت محصورة بين 3.7% و 7.7%.

الجدول رقم (07): معدلات النمو العام وبعض المعدلات القطاعية في الجزائر للفترة 2000-2018

السنة	ناتج م إجمالي (مليار دج)	النمو العام (%)	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	البناء والأشغال العمومية (%)	الصناعة (%)	الخدمات (%)
2000	4123.50	2.2	4.9	-5	5.1	1.3	5.1
2001	4257.00	2.7	-1.6	13.5	2.8	5.0	3.8
2002	4541.90	4.8	3.7	-1.3	8.2	5.2	5.3
2003	5266.82	6.9	8.8	19.7	5.5	5.9	4.2
2004	6127.50	5.2	3.3	3.2	8.0	6.2	7.7
2005	7564.6	5.1	5.8	1.9	-4.5	3.4	9.7
2006	8512.2	2.0	-2.5	4.9	-2.2	3.5	6.4
2007	9408.3	3.0	0.9	5.0	-3.9	3	10.1
2008	11042.8	2.4	-2.3	-5.3	1.9	6.2	8.6
2009	10034.3	2.1	-1.9	6.2	3.5	8.5	7.7
2010	11991.0	3.6	4.9	-5	1.3	5.1	5.1
2011	14520.0	2.8	-1.6	13.5	5.0	2.8	3.8
2012	15843.0	3.3	3.7	-3	5.2	8.2	5.3
2013	16750.0	2.8	8.8	/	/	/	4.2
2014	17731.0	3.6	3.3	2.5	3.9	6.8	7.7
2015	16702.1	3.9	5.6	7.6	4.6	5.3	5.9
2016	17406.7	3.3	7.7	1.8	3.8	5	2.9
2017	18906.6	2.2	-2.4	1.2	4.8	4.4	3.8
2018	20189.6	2.3	-5	6	5	5.6	2.6

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات.

خلال الفترة 2005-2009 نلاحظ انخفاض معدلات النمو وتزامنت هذه الفترة مع مخلفات الأزمة المالية العالمية وتأثيرها في الطلب على البترول، فسجل قطاع المحروقات معدلات نمو سالبة في أغلب سنوات هذه الفترة، أما قطاع الفلاحة فقد شهد تحسن ملحوظ في معدل نموه باستثناء سنة 2008 التي سجل فيها معدل سالب بـ: 5.3% بسبب الجفاف ليرتفع في السنة الموالية 2009 ليصل حوالي 6.2%، بفعل تحسن مردود الحبوب، وبخصوص قطاع الصناعة لم يشهد القطاع تحسنا ملحوظا إلا في سنة 2009.

بداية من سنة 2010 شهد النمو الاقتصادي نتائج متقلبة خلال هذه الفترة، حيث حقق أقصى نسبة له سنة 2015 بـ: 3.9%، كما أن قطاع المحروقات سجل نتائج متقلبة هو الآخر بين سنة وأخرى خلال هذه الفترة، أين حقق سنة 2011 معدل نمو سالب بـ: 1.6%، ليرتفع في السنتين الموالتين ويحقق معدلات نمو حسنة كانت أقصى قيمة لها سنة 2013 بـ: 8.8%، ليعاود الانخفاض مجددا سنة 2014 ليحقق نسبة 3.3% بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول صيف سنة 2014، أما قطاع الفلاحة والصناعة فقد تم تسجيل في كل منهما قيم حسنة سنة 2011 بواقع 13.5% و 5.0% على التوالي لكل قطاع، بينما يعزى نمو قطاع الصناعة ثلاث سنوات الأخيرة تحديدا إلى نمو صناعة الحديد والصلب والتعدين والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك، وبالنسبة لقطاعي الأشغال العمومية والخدمات تم تحقيق معدلات نمو عند المستوى المعهود بهما في أغلب السنوات، باستثناء سنة 2011 بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية أين حقق ادنى معدل نمو له بـ: 2.8% وسنة 2018 بالنسبة لقطاع والخدمات بواقع 2.6%.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

يحتوي هذا المطلب على الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات والأدوات والبرامج القياسية والإحصائية المستخدمة في معالجة المعطيات.

أولاً: الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات

لقد اعتمدنا في جمع المعطيات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة على ما يلي:

- لمعالجة الإطار العام للدراسة (الأدبيات النظرية والتطبيقية) تم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع باللغة العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى المجلات العلمية، والأبحاث والدراسات العلمية السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.
- ولمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم الاعتماد في جمع المعطيات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة على البحث في مواقع الانترنت المختلفة.

ثانياً: الأدوات القياسية والإحصائية المستخدمة

1- نموذج Saint-Louis:

إن الدلائل التطبيقية لأثر السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي غير حاسمة، ويرجع هذا إلى وجود منهجين بحثيين مختلفين نجم عنهما نتائج متباينة، فالمنهجية البحثية الأولى تعتمد على تقدير نماذج هيكلية، ويتكون هذا النوع من النماذج القياسية من عدد كبير جداً من المعادلات، وتعد نماذج (IS-LM) شكلاً مبسطاً من النماذج الهيكلية، ويتم في النماذج الهيكلية دراسة العلاقة بين الدخل والسياسة المالية والنقدية بشكل غير مباشر، وقد استخدم هذا النوع من النماذج بشكل واسع من قبل مؤيدي المدرسة الكيترية.

أما المنهجية البحثية الثانية، فهي تعتمد على النماذج القياسية المختصرة (Reduced Form Models) التي تربط بين الدخل والسياسة المالية والنقدية بشكل مباشر، وهذا النوع يمتاز بسهولة تطبيقه مقارنة بالنماذج الهيكلية المعقدة، وقد تم بناء أول نموذج قياسي مختصر سنة 1964، من قبل رائد المدرسة النقدية (Milton Friedman) وزميله الاقتصادي (David Meiselman) وقد وجهت انتقادات عديدة لنموذج (Friedman-Meiselman)، الأمر الذي أثر سلباً على مصداقية النتائج التي توصلوا إليها، والتي اتخذت اتجاهها أحادياً داعماً لوجهة النظر النقدية حول أهمية وفعالية السياسة النقدية وعدم فعالية السياسة المالية.

في عام 1968 قام الاقتصاديان (JenyJordon-LeonallAnderson) من (Fédéral Reserve Bank St Louis) بتطوير نموذج قياسي مختصر تفادى العديد من الانتقادات التي وجهت إلى النموذج السابق (Mayer 1986)، وقد عرف هذا النموذج لاحقاً بنموذج سانت لويس ويتكون هذا النموذج من معادلة واحدة تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n b_i M_{t-i} + \sum_{i=1}^n c_i G_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: Y_t : الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، M_t : القيمة الاسمية لمتغير السياسة النقدية (عرض النقد أو القاعدة النقدية أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص)، G_t : القيمة الاسمية

لمتغير السياسة المالية (الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي أو الإيرادات الحكومية أو العجز/الوفر في الموازنة العامة)، b_i, c_i : معلمات النموذج، ε_i : حد الخطأ العشوائي.

وفي هذا النموذج، يتم ربط التغيرات في الدخل (الناتج المحلي الإجمالي) بأي فترة زمنية بالتغيرات الحالية والسابقة في كل من متغيرات السياسة النقدية ومتغيرات السياسة المالية، وتتضمن هذه المعادلة المتغيرات المالية والنقدية الخارجية التي تأخذ شكل سياسات (Policy Exogenous Variables)، بينما المتغيرات الخارجية الأخرى التي تؤثر على الدخل ولا تأخذ شكل السياسات كالاتهلاك مثلا (Non- Policy Exogenous Variables)، يظهر أثرها في حد الخطأ العشوائي.

وقد تم تقدير نموذج سانت لويس بداية باستخدام الفرق الأول للمتغيرات، وفي هذه الحالة فإن معاملات متغيرات السياسة النقدية والمالية المقدرة تمثل مضاعف السياسة النقدية ومضاعف السياسة المالية، ثم استخدمت فيما بعد التغيرات النسبية للمتغيرات (معدلات النمو) بدلا من الفروق الأولى وبالتالي فإن المعاملات المقدرة أصبحت تمثل المرونات.

وبالرغم من شيوع استخدام نموذج سانت لويس، إلا أنه وجهت له العديد من الانتقادات الموجهة تحديداً إلى الافتراضات التي بني على أساسها هذا النموذج، إذ يفترض هذا النموذج أن المتغيرات النقدية والمالية متغيرات خارجية؛ بمعنى أنها تحدد من خارج النظام (Exogeneity Assumption)، وأن العلاقة السببية بين متغيرات السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) تسير عموماً باتجاه واحد من متغير السياسة النقدية إلى الناتج المحلي، وبعبارة أخرى، فإنه بالرغم من أن السياسة النقدية تؤثر وتتأثر بالناتج المحلي الإجمالي إلا أن أثرها على الناتج المحلي الإجمالي أقوى من أثر الناتج عليها.

2- استقرارية السلسلة الزمنية:

تعرف الاستقرارية على أنها "مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمنية متتالية والتي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن"¹، والسلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على مركبة فصلية.

تعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة²، لذا فقبل القيام بعمليات التقدير، تجري أولاً تحليلاً على خصائص السلاسل الزمنية الأحادية، بحيث نقوم بالتأكد من استقرار أو عدم استقرار السلاسل وذلك من خلال تحديد درجة تكاملها³، ولأجل ذلك نستعمل عدة اختبارات أهمها اختبارات الجذور الأحادية.

1-2- مركبات السلسلة الزمنية:

تتكون السلسلة الزمنية من عناصر جوهرية تفيد في تحديد سلوكها في الماضي والمستقبل، ويمكن إيجاز هذه العناصر أو المركبات فيما يلي:

أ. **مركبة الاتجاه العام (T_t):** الاتجاه العام هو التغير الحاصل على متغير ما، سواء كان بميل موجب أو سالب، كما يعرف على أنه الحركة طويلة الأمد في قيم السلسلة الزمنية، ويعكس تأثير العوامل المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان قيمة الظاهرة على مدى طويل من الزمن.

¹ مكيد علي، الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 279.

² موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 196.

³ George Bresson. Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1^{ère} édition. Paris: PUF. 1995. P 419.

ب. المركبة الفصلية (S_t): هي تغيرات منتظمة ناتجة عن تأثير عوامل خارجية تحدث خلال السنة عند استعمال معطيات فصلية، شهرية أو أسبوعية.

ج. المركبة الدورية (C_t): هي التغيرات التي تمثل انتعاش وانكماش الاقتصاد أو صناعة معينة، وهي شائعة في السلاسل الزمنية الممثلة للناتج الوطني الإجمالي والأرقام القياسية للإنتاج، كما يمكن تعريفها على أنها تغيرات شبه منتظمة تحصل على حالة اقتصادية طويلة الأمد، وتكون على فترات زمنية تتعدى كل منها السنة.

د. المركبة العشوائية (ϵ_t): وهي عبارة عن تغيرات أو تذبذبات طارئة وغير منتظمة على فترات قصيرة يصعب التنبؤ بها.

2-2- اختبارات الاستقرار:

هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار استقرارية السلسلة الزمنية منها: اختبار دالة الارتباط الذاتي الكلية، اختبار دالة الارتباط الذاتي الجزئية، واختبارات الجذر الأحادي لكل من "Phillips-Perron" و "Dickey-Fuller"، إلا أنه عادة ما يتم العمل باختبار "Dickey-Fuller" الذي يمتاز بالبساطة والسهولة، كما أنه يعمل على الكشف على وجود الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام ويُنسب الطريقة المناسبة لجعل السلسلة الزمنية مستقرة.

أ- اختبارات "Dickey-Fuller":

لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية نستعمل اختبارات الجذور الأحادية لـ "Dickey-Fuller" والتي لا تعمل على الكشف عن مركبة الاتجاه العام فقط، بل تعمل على تحديد الطرق المناسبة لجعل السلسلة مستقرة.

نعتبر نموذجاً من الشكل AR(1) لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاث حالات حسب قيم (ϕ) :

$$X_t = \phi X_{t-1} + \epsilon_t$$

- $|\phi| < 1$: السلسلة X_t مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية؛

- $|\phi| = 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة؛

- $|\phi| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسّي مع t والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

قبل البدء في تطبيق اختبارات "Dickey-Fuller" يجب تحديد درجة التأخير P ، التي من خلالها يتضح لنا الاختبار الذي نطبقه، ويتم تحديد P على أساس المعيارين التاليين: معيار "Akaike" ومعيار "Schwarz"، فيتم أخذ درجة التأخير التي تعطينا المعيارين السابقين في أدنى قيمة لهما، وانطلاقاً من درجة التأخير نحدد نوع الاختبار الذي يجب تطبيقه:

- إذا كان $P = 0$ نطبق اختبار "ديكي فولر" البسيط (DF)؛

- إذا كان $P \geq 1$ نطبق اختبار "ديكي فولر" الصاعد (ADF).

- اختبارات "ديكي فولر" البسيط (DF): قدم هذا الاختبار لأول مرة من قبل "Fuller" في عام 1976، وتم مواصلة البحث من طرف "Dickey" و "Fuller" سنة 1979، ويسمح هذا الاختبار بتوضيح استقرارية السلسلة الزمنية من

عدمها، وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية، ويقترح كل من "Dickey-Fuller" اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{- النموذج الأول: نموذج AR(1) بدون ثابت}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{- النموذج الثاني: نموذج AR(1) مع ثابت}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{- النموذج الثالث: نموذج AR(1) مع ثابت ومركبة الاتجاه العام}$$

حيث تعني فرضية العدم أن كثير الحدود يحتوي على جذر أحادي والمتغير X_t له مسلك عشوائي، وبالتالي X_t ليس نموذج AR(1) مستقر، بينما الفرضية البديلة فتعني أنه مستقر.

- اختبارات "ديكي فولر" الصاعد (ADF): ليكن لدينا النموذج من الشكل AR(P):

$$A(B)X_t = \varepsilon_t$$

حيث:

$$A_m(B)U_t = \varepsilon_t \quad ; \quad \varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2)$$

فإذا كان (ϕ) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود $A(B)$ فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \phi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\phi-1} B^{\phi-1})$$

وبعد القيام بالعمليات الحسابية نجد¹:

$$\Delta X_t = pX_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad / \quad (p = \phi - 1)$$

وبإدخال الثابت ومركبة الاتجاه العام في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج الثلاثة وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta X_t = pX_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{- النموذج الرابع:}$$

$$\Delta X_t = bt + pX_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{- النموذج الخامس:}$$

$$\Delta X_t = C + bt + pX_{t-1} + \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{- النموذج السادس:}$$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج (ADF) هي نفسها الخاصة بنماذج (DF)، وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

في كل نموذج من النماذج السابقة ومهما يكن الاختبار سواء (DF) أو (ADF)، فإن فرضية العدم هي: $\phi=0$ ، أي وجود جذر أحادي، وبالتالي فالسلسلة الزمنية غير مستقرة، كما أن القيم الحرجة المحدولة تختلف من نموذج لآخر.

¹ George Bresson. Alain Pirotte. Op-cit. P 421.

ببساطة فإن مبدأ اختبار "Dickey-Fuller" هو تقريبا نفس مبدأ اختبار "Student"، فخطوات إجراء الاختبار تكون بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم قسمة معلمة X_{t-1} المقدرة على انحرافها المعياري المقدر، أي: $\frac{\hat{\phi}}{\sqrt{\hat{V}(\hat{\phi})}}$ ،

لإيجاد قيمة الإحصاء τ ، ونرمز لها بالرمز: τ_{cal} ، ثم نقوم بعدها بمقارنتها مع القيمة الجدولة τ_{tab} في جدول (DF).

فإذا كانت $\tau_{cal} > \tau_{tab}$ ، فإننا نرفض الفرضية $H_0: \phi=0$ ، أي نقبل الفرضية: $\phi \neq 0$ ، وبالتالي عدم وجود جذر أحادي، ومنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة.

إذا تحققت الفرضية $H_0: \phi=0$ في نموذج واحد على الأقل من النماذج الثلاثة، فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة¹.

ب- اختبار "فيلبس-بيرون" (PP):

طور "Phillips" اختبارا للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقى معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد اقترح كل من "Phillips" و "Perron" سنة 1988 طريقة غير معيارية (Non Paramétrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس (ADF) الذي يستعمل الطريقة المعيارية².

وهو مبني على تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبار "ديكي فولر" البسيط حتى يعالج مشكل الارتباط و/أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وهذا الاختبار له نفس التوزيعات المحدودة لاختباري (ADF) و (DF)، وفق أربع مراحل:

- التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لاختبار "ديكي فولر" وحساب الإحصاءات المشتركة، وليكن e_t الخطأ المقدر؛

$$\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2$$

- تقدير عامل التصحيح S_T^2 (يُعرف بالتباين على المدى الطويل)، ويحسب من التباين المشترك للأخطاء:

$$S_T^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^1 \left(1 - \frac{i}{1+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب تحديد درجة التأخير (I) (توجيه Newey-West) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات T:

$$I \approx 4(T/100)^{2/9}$$

- حساب الاختبار الإحصائي لـ (PP):

¹ R. Bourbonnais. M. Terraza. L'analyse des séries temporelles en économies. 1^{ère} édition. Paris. PUF. 1998. P 150-152.

² Phillips Peter C. B., Perron Pierre. Testing for a unit root in time series regression. Biometrika. Vol 75. 1988. P 346.

* توجد اختبارات أخرى مرتبطة بالجذور الأحادية منها:

- Le test de Dickey et Pantula (1987).
- Le test KPSS (1992).
- Les test de Sargan et Bhargava.

$$t_{\hat{\phi}_1}^* = \sqrt{k} \cdot \frac{(\hat{\phi}_1 - 1)}{\hat{\delta}_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\delta}_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

$$k = \frac{\hat{\delta}^2}{s_t^2}$$

3-2- إزالة عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية:

- إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي إجراء الفروق من الدرجة الأولى: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$ ، ثم نقوم باختبار استقرار السلسلة الجديدة ΔX_t ، وهكذا...

- إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (TS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على اتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي:

أ. طريقة الانحدار: إذا كان الاتجاه العام للسلسلة خطي $\alpha + \beta t$ ، فإن إزالة عدم الاستقرار تتم بطرح الاتجاه العام المقدر من X_t ، فتصبح لدينا سلسلة جديدة تتمثل في البواقي: $e_t = X_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}t$ ، ثم نقوم بدراسة استقرار السلسلة e_t من جديد.

ب. طريقة الفروق: لإزالة الاتجاه العام نقوم بإجراء الفروق الأولى، أي حساب: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$.

- إذا كانت السلسلة غير مستقرة من النوع (TS-DS): أي أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر أحادي واتجاه عام، فإن الطريقة المثلى لجعلها مستقرة هي طريقة الفروق: $\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$.

3- التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ (ECM):

قدم تحليل التكامل المتزامن (La Cointegration) من طرف "Granger" سنة 1983، ومن طرف "Engle" و"Granger" سنة 1987، وقد اعتبره الاقتصاديون واحداً من المفاهيم الجديدة الأكثر أهمية في مجال القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية، وترتكز هذه التقنية في البداية على السلاسل الزمنية غير المستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية فيما بينها مستقرة.

إن وجود التكامل المتزامن مرتبط باختبارات الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الأحادية، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل متزامن، أي التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية.

3-1- مفهوم التكامل المتزامن (Cointegration):

يعرف على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن¹، ولعل هذا يعني أن بيانات السلسلة قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كلا على حدى ولكنها تكون مستقرة كمجموعة، ويتطلب حدوث التكامل المتزامن في حالة سلسلتين x و y متكاملتين من الرتبة الأولى أن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الدرجة الصفر.

إن مصطلح التكامل المتزامن يحدد لنا إحصائياً المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة.

¹ موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 194.

أ- شروط التكامل المتزامن:

نقول أن السلسلتين x_t و y_t في تكامل متزامن، إذا تحقق الشرطين التاليين:

- السلسلتان x_t و y_t لهما اتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل d ؛
- التوفيق الخطية لهاتين السلسلتين تُعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين، أي إذا كان:

$$x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(d) \\ \text{حيث: } a_1 x_t + a_2 y_t \rightarrow I(d-b), \text{ مع } d \geq b > 0$$

ونكتب: (a, b) شعاع التكامل المتزامن (Vector De Cointegration).

ب- مفهوم التكامل المتزامن بين k متغيرة:

ليكن لدينا نموذج قياسي يحتوي على k متغيرة مفسرة، حيث:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

إذا كانت المتغيرات y_t و x_{it} غير مستقرة ($i = 1, \dots, k$)، مثلاً ذات رتبة تكامل من الدرجة الأولى، في هذه الحالة يكون هناك احتمال وجود تكامل متزامن بين المتغيرات، فإذا وجدت توفيقية خطية مستقرة لهذه المتغيرات، فإن هذه المتغيرات في تكامل متزامن، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية على النموذج يمكن حساب البواقي كما يلي:

$$\varepsilon_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

إذا كانت هذه البواقي مستقرة، فإننا نقبل فرضية وجود تكامل متزامن بين المتغيرات، وشعاع التكامل المتزامن يعطى بالشكل التالي: $[1, -\hat{\beta}_0, -\hat{\beta}_1, \dots, -\hat{\beta}_k]$ ، وعليه إذا كان لدينا نموذج بمتغير تابع واحد و k متغيرة مستقلة، فإنه من المحتمل وجود k شعاع تكامل متزامن، وعدد هذه الأشعة يُسمى رتبة التكامل المتزامن (Rang De Cointegration).

إذا كانت المتغيرات من نفس رتبة التكامل، فإنه من المحتمل وجود شعاع تكامل متزامن وحيد، أما إذا كانت السلاسل مختلفة في رتبة التكامل فإن شعاع التكامل ليس وحيداً.

2-3- اختبارات التكامل المتزامن:

أ. اختبار "Engle-Granger":

يمكن القيام باختبار التكامل المتزامن حسب "Engle-Granger" على النحو التالي:

- اختبار رتبة التكامل بين المتغيرات، ويجب أن تكون السلسلتان متكاملتين من نفس الرتبة؛
- نقوم بالتحقق ما إذا كانت الأخطاء المقدرة للعلاقة الساتاتيكية مستقرة، وذلك لإثبات فرضية التكامل المتزامن، وبالتالي صحة علاقة المدى الطويل¹.

¹ Sandrine Lardic, Valérie Mignon. Économétrie des séries temporelles macro-économiques et financières. economica. Paris. 2002. P.P. 220-222.

اقترح كل من "Engle-Granger" طريقة التقدير على مرحلتين، حيث نقوم أولاً بتقدير علاقة المدى الطويل $Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} X_t + e_t$ بطريقة المربعات الصغرى (MCO)، وبنفس الطريقة نقوم بتقدير علاقة المدى الطويل $\Delta Y_t = \lambda \Delta X_t + \mu \hat{e}_t + u_t$.

المعامل μ يجب أن يكون معنوياً سالباً، وإلا نرفض فرضية النمذجة من (ECM).

ب. اختبار "Johansen":

يتفوق هذا الاختبار على اختبار "Engle-Granger" للتكامل المتزامن، نظراً لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملاً متزامناً وحيداً، أي يتحقق التكامل المتزامن فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المتزامن، حيث تُشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل متزامن وحيد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارة للشك والتساؤل.

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرات باستخدام منهجية "Johansen" و"Johansen and Juselius" المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية "Engle-Granger" ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية "Johansen" و"Johansen and Juselius" اختباراً لرتبة المصفوفة Π ، ويتطلب وجود التكامل المتزامن بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة Π ذات رتبة كاملة ($0 < \text{rang}(\Pi) = r < k$)، ومن أجل تحديد عدد أشعة التكامل، يتم استخدام اختبارين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر (Trace Test) (λ_{trace})، واختبار القيم المميزة العظمى (Maximum Eigenvalues Test) (λ_{max}).

وفيما يخص اختبار الأثر (Trace Test)، فإنه يتعلق بحساب الإحصاء التالية:

$$TR = -T \sum_{i=q+1}^k \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

هذه الإحصاء تتبع توزيعاً احتمالياً (يشبه توزيع χ^2) مجدولة من طرف "Juselius-Johansen" سنة 1990.

وهذا الاختبار يعتمد على إقصاء الفرضيات المتناوبة، حيث يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : r = 0 \\ H_1 : r > 0 \end{cases}$$

وهذا مرتبط برتبة المصفوفة Π ، وبالتالي تكون لدينا ثلاث حالات:

- $\text{rang}(\Pi) = 0$ ، أي $r = 0$ ، وهذا يُفسَّر عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وفي هذه الحالة نقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) على الفروق الأولى للمتغيرات.

- $\text{rang}(\Pi) = r$ ، حيث: $k > r > 0$ ، ففي هذه الحالة متغيرات الشعاع X_t متكاملة زمنياً، وتوجد r علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM).

- $\text{rang}(\Pi) = k$ ، أي $r = k$ ، هذا يعني أن المتغيرات مستقرة ولا توجد علاقة تكامل متزامن، وفي هذه الحالة نقوم بتقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) مباشرة على متغيرات الشعاع X_t دون إجراء الفروقات عليها.

3-3- نماذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM):

نماذج تصحيح الخطأ أدخلت في بداية الثمانينات وبصفة عامة من طرف (Hendry)، وتسمح هذه النماذج بمتابعة التطورات على المدى الطويل والقصير بين المتغيرات.

ليكن لدينا المتغيرين:

$$Y_t, X_t \rightarrow CI(1,1) \text{ et } [\beta, -1]$$

$$[\beta, -1]: \text{ شعاع التكامل المتزامن.}$$

تكتب نماذج تصحيح الخطأ (ECM) على الشكل التالي

$$\Delta Y_t = \lambda \Delta X_t + \mu [Y_{t-1} - \beta X_{t-1}] + e_t$$

بالرجوع إلى تحليل استقرار استقرارية (ΔX_t) ، وبجمع السياقين $(\Delta X_t \text{ et } Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ ، في الشكل العام (VECM) يمكن كتابة المعادلة كما يلي:

$$\Delta Y_t = \mu + \sum_i \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_j \beta_j \Delta X_{t-j} + c [Y_{t-1} - \beta X_{t-1}] + u_t$$

بمجرد تكون المتغيرات (السلاسل) مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى.

3-4- طرق تقدير النماذج بوجود التكامل المتزامن:

إذا كانت هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، فإننا نكون أمام حالتين:

- وجود شعاع تكامل وحيد ناتج عن علاقة التكامل المتزامن.

- وجود عدة أشعة تكامل متزامن.

إذا كان شعاع التكامل المتزامن وحيد نقوم باستعمال طريقة التقدير لـ أنجل و غرانجر. بمرحلتين.

أ- التقدير القائم على الانحدار الستاتيكي:¹

ليكن لدينا نموذج قياسي يحتوي على k متغيرة مفسرة، حيث:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \varepsilon_t$$

¹ - R. Bourbonnais, Économétrie, 6^{ème} édition, Paris, Dunod. PP 285-286.

نتناول طريقة أنجل وغرانجر بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: نقوم بتقدير شعاع التكامل المتزامن، وليكن $\hat{\alpha}(\hat{\alpha}_0, \hat{\alpha}_1)$ أي علاقة المدى الطويل بـ MCO :

$$\varepsilon_T = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k X_{kt}$$

- المرحلة الثانية: نقوم بتقدير علاقة المدى القصير بـ MCO :

$$\Delta Y_t = a_1 \Delta x_{1t} + a_2 x_{2t} + \dots + a_k x_{kt} + \gamma_1 \varepsilon_{t-1} 0 + v_t$$

المعامل γ_1 يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن، و يجب أن يكون سالبا.

إلا أن سلبية طريقة أنجل وغرانجر بمرحلتين أنها لا تسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود عدة أشعة تكامل متزامن. وحتى نتفادى هذه الصعوبة، اقترح Johansen سنة 1988 طريقة المعقولة العظمى والتي طورت فيما بعد من طرف Juselius-Johansen سنة 1990 ثم من طرف Johansen سنة 1991.

ب- التقدير الكامل للنظام الآني:¹

عكس الطريقة السابقة، فإن طريقة المعقولة العظمى لجوهانسون تسمح بتقدير النماذج الآنية، حيث تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات الذاتية لأخطاء الانحدار الستاتيكي، لأنها أيضا تسمح باختيار أكثر من شعاع التكامل المتزامن، وأكثر من ذلك يقترح جوهانسون اختيار المعقولة العظمى لتحديد شعاع التكامل المتزامن الذي يترجم علاقة التكامل المتزامن.

ليكن X_t شعاع يحتوي على k متغيرة متكاملة من الدرجة الأولى. تمثيل $VAR(P)$ لـ X_t يكون كما يلي:

$$X_t = \phi_1 X_{t-1} + \dots + \phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث: $BB(0, \Omega) \rightarrow \varepsilon_t$ و $\Phi_i (i = 1, \dots, p)$ هي مصفوفات المعاملات من الرتبة $(k \times k)$.

يمكننا إعادة كتابة هذه المعادلة على شكل نموذج تصحيح خطأ كما يلي:

$$\Delta X_t = \Pi_1 \Delta X_{t-1} + \dots + \Pi_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \Pi_p X_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث: $\Pi_i (i = 1, \dots, p)$ مصفوفات من الرتبة $(k \times k)$.

كل أجزاء المعادلة الأخيرة هي $I(0)$ ، إلا X_{t-p} فهي $I(1)$. وعليه فهناك عدم توازن بين رتبة التكامل للجانب الأيسر للمعادلة وأجزاء الجانب الأيمن للمعادلة. ومن أجل أن تكون كل أجزاء المعادلة $I(0)$ ، هناك شرط ضروري لا بد أن يتحقق، ألا وهو $I(0) \rightarrow \Pi_p X_{t-p}$.

لنفرض أن: $\Pi_p = -\beta \alpha'$ حيث: α' مصفوفة من الرتبة (r, k) تحتوي على r شعاع تكامل متزامن (r هي رتبة التكامل).

¹- Sandrine Lardic, Valérie Mignon, Op-cit, P.P. 232-237.

β مصفوفة (k, r) تحتوي على الأوزان الموافقة لكل شعاع تكامل.

وعليه من الممكن كتابة المعادلة الأخيرة على الشكل التالي:

$$\Delta X_t = \Pi_1 \Delta X_{t-1} + \dots + \Pi_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \beta \alpha' X_{t-p} + \varepsilon_t$$

ولتقدير مختلف المصفوفات، اقترح جوهانسون استعمال طريقة المعقولة العظمى مع افتراض أن البواقي ε_t تتبع التوزيع الطبيعي.

و عليه لو غاريتم المعقولة العظمى يكتب كما يلي:

$$\log L(\beta, \alpha, \Pi_1, \dots, \Pi_{p-1}, \Omega) = -\frac{kT}{2} \log(2\pi) - \frac{T}{2} \log[\det(\Omega)] - \frac{1}{2} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t' \Omega^{-1} \varepsilon_t$$

حيث T يمثل عدد المشاهدات، k عدد متغيرات الشعاع X ، $\det(\Omega)$ يمثل محدد مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة لـ ε_t

نركز لو غاريتم المعقولة العظمى بالنسبة للمعاملات Π_1, \dots, Π_{p-1} . هذا ما يقودنا إلى القيام بانحدار لـ ε_{0t} على ε_{pt} ، حيث ε_{0t} و ε_{pt} هما البواقي المقدرة للعلاقتين:

$$\Delta X_t = \Theta_{01} \Delta X_{t-1} + \dots + \Theta_{0p-1} \Delta X_{t-p+1} + \varepsilon_{0t}$$

$$X_{t-p} = \Theta_{11} X_{t-1} + \dots + \Theta_{1p-1} X_{t-p+1} + \varepsilon_{pt}$$

مع: $\Theta_{0i} = (\Pi_i - \beta \alpha' \Pi_i)$ ، $\Theta_{1i} = \Pi_i$ من أجل $i = 1 \dots p$.

وتسمح لنا الانحدارات السابقة بإيجاد مقدرات المصفوفات Π_i .

ثالثا: البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

- تقديم مختصر لبرنامج (EViews 10):

يعد برنامج (EViews 10) من البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية، ويعتبر نسخة مطورة من برنامج (TSP)، وقد تم تصميمه للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار مثل: الارتباط الذاتي (Autocorrélations) والارتباط المتعدد (Multi-colinéarité)، واختلاف التباين (Heteroskedasticity) وأخطاء صياغة النماذج (Erreurs de modélisation).

يشتمل البرنامج على تقنيات متقدمة في تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (Unit Root) واختبار التكامل المتزامن (Cointegration test)، إضافة إلى تحليل بيانات بانل (Panel Data Analyses)¹.

¹ <http://statistics-pnu.ucoz.com/forum/10-7-1>، تاريخ الاطلاع: 2020/05/18.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

بعد أن بينا في المبحث السابق الطريقة المتبعة في الدراسة من اختيار للعينة وتحديد للمتغيرات، وكذا الأدوات المستخدمة في الدراسة التي رأينا فيها كيفية جمع المعطيات والأدوات الإحصائية والقياسية، سنتناول في هذا المبحث تحليلاً مفصلاً حول موضوع الدراسة، حيث سنقوم في المطلب الأول بعرض النتائج بشكل متسلسل مستخدمين في ذلك الجداول والأشكال البيانية، أما المطلب الثاني فسنطرق فيه إلى مناقشة النتائج المعروضة في المطلب الأول.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

غالباً ما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية غير مستقرة، وهذا ما ينتج عنه الانحدار الزائف، ولهذا فإنه يجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية قبل تقدير العلاقة، من خلال الكشف عن مركبة الاتجاه العام والجذر الأحادي، وذلك باستخدام اختبارات "Dickey-Fuller"، حيث يتم تحديد درجة التأخير للسلاسل الزمنية محل الدراسة، بغية تحديد نوع الاختبار الذي يستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي، وهذا بالاعتماد على معياري كل من "Akaike" و "Schwarz".

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية GDP_t :

1-1- تحديد درجة تأخير اختبار "Dickey-Fuller" للسلسلة الزمنية GDP_t :

باستخدام برنامج (EViews10) كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (08): تحديد درجة تأخير اختبار "Dickey-Fuller" للسلسلة الزمنية GDP_t

P = 4	P = 3	P = 2	P = 1	P = 0	درجة التأخير
16.35	16.25	16.32	16.23	16.21	Akaike info criterion
16.69	16.55	16.56	16.43	16.35	Schwarz criterion

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج (EViews 10).

من خلال الجدول نلاحظ أن المعيارين Akaike و Schwarz يكونان في أدنى قيمة لهما من أجل $P=0$ ، وبالتالي لدراسة استقرارية السلسلة GDP_t فإننا نستخدم اختبار (DF).

1-2- نتائج اختبار (DF) على السلسلة الزمنية GDP_t :

لإجراء اختبار (DF) نقوم بتقدير ثلاثة نماذج مختلفة ثم اختبار الفرضيات الخاصة بالجذر الأحادي، مركبة الاتجاه العام والحد الثابت.

M1: نموذج سير عشوائي بدون ثابت

$$[01] \Delta GDP_t = \phi GDP_{t-1} + \varepsilon_t$$

M2: نموذج سير عشوائي مع ثابت

$$[02] \Delta GDP_t = \alpha + \phi GDP_{t-1} + \varepsilon_t$$

M3: نموذج سير عشوائي مع ثابت واتجاه عام

$$[03] \Delta GDP_t = \alpha + bt + \phi GDP_{t-1} + \varepsilon_t$$

باستخدام برنامج (EViews 10) كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار (DF) على السلسلة الزمنية GDP_t

النموذج	المعلومة	π_{cal}	π_{tab}	المقارنة	النتيجة
M3	الجزر الأحادي	-1.58	-3.58	$ \pi_{cal} < \pi_{tab} $	وجود الجزر الأحادي
	الاتجاه العام	2.12	1.96	$ \pi_{cal} > \pi_{tab} $	وجود اتجاه عام
	الحد الثابت	-0.75	1.96	$ \pi_{cal} < \pi_{tab} $	عدم وجود حد ثابت
M2	الجزر الأحادي	1.71	-2.97	$ \pi_{cal} < \pi_{tab} $	وجود الجزر الأحادي
	الحد الثابت	1.66	1.96	$ \pi_{cal} < \pi_{tab} $	عدم وجود حد ثابت
M1	الجزر الأحادي	4.64	-1.95	$ \pi_{cal} < \pi_{tab} $	عدم وجود الجزر الأحادي

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات برنامج (EViews 10).

وكتيجة نهائية لهذا الاختبار نلاحظ احتواء السلسلة على الجزر الأحادي والاتجاه العام والحد الثابت، وبالتالي السلسلة GDP_t غير مستقرة من النوع (TS - DS)، ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى، أي إيجاد السلسلة: $\Delta GDP_t = GDP_t - GDP_{t-1}$.

2- دراسة استقرارية السلسلة الزمنية ΔGDP_t :

1-2- تحديد درجة تأخير اختبار "Dickey-Fuller" للسلسلة الزمنية ΔGDP_t :

باستخدام برنامج (EViews 10) كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (10): تحديد درجة تأخير اختبار "Dickey-Fuller" للسلسلة الزمنية ΔGDP_t

درجة التأخير	P=0	P=1	P=2	P=3	P=4
Akaike info criterion	15.36	15.39	15.43	15.48	15.60
Schwarz criterion	15.51	15.58	15.68	15.78	15.94

المصدر: من إعداد الطالبين بناءً على مخرجات برنامج (EViews 10).

من خلال الجدول نلاحظ أن المعيارين "Akaike" و "Schwarz" يكونان في أدنى قيمة لهما من أجل P=0، وبالتالي لدراسة استقرارية السلسلة ΔGDP_t فإننا نستخدم اختبار (DF).

2-2- نتائج اختبار (DF) على السلسلة الزمنية ΔGDP_t :

لإجراء اختبار (ADF) نقوم بتقدير ثلاثة نماذج مختلفة ثم اختبار الفرضيات الخاصة بالجذر الأحادي، مركبة الاتجاه العام والحد الثابت.

- M1: نموذج سير عشوائي بدون ثابت: $\Delta \Delta GDP_t = \phi \Delta GDP_{t-1} + \varepsilon_t$ [01]
- M2: نموذج سير عشوائي مع ثابت: $\Delta \Delta GDP_t = \alpha + \phi \Delta GDP_{t-1} + \varepsilon_t$ [02]
- M3: نموذج سير عشوائي مع ثابت واتجاه عام: $\Delta \Delta GDP_t = \alpha + bt + \phi \Delta GDP_{t-1} + \varepsilon_t$ [03]

باستخدام برنامج (EViews 10) كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار (ADF) على السلسلة الزمنية ΔGDP_t

النموذج	المعلمة	π_{cal}	π_{tab}	المقارنة	النتيجة
M3	الجذر الأحادي	-3.88	-3.58	$ \pi_{cal} > \pi_{tab} $	عدم وجود الجذر الأحادي
	الاتجاه العام	0.531	1.96	$ \pi_{cal} < \pi_{tab} $	عدم وجود اتجاه عام
	الحد الثابت	0.43	1.96	$ \pi_{cal} < \pi_{tab} $	عدم وجود حد ثابت
M2	الجذر الأحادي	-3.47	-2.97	$ \pi_{cal} > \pi_{tab} $	عدم وجود الجذر الأحادي
	الحد الثابت	1.477	1.96	$ \pi_{cal} < \pi_{tab} $	عدم وجود حد ثابت
M1	الجذر الأحادي	-2.94	-1.95	$ \pi_{cal} > \pi_{tab} $	عدم وجود الجذر الأحادي

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج (EViews 10)

وكنتيجة نهائية لهذا الاختبار نستنتج أن السلسلة ΔGDP_t مستقرة، لعدم وجود الجذر الأحادي والاتجاه العام.

3- دراسة استقرارية باقي المتغيرات:

باستعمال اختبار "Dickey-Fuller" سنقوم بدراسة استقرارية باقي متغيرات النموذج، أي: G_t و $M2_t$ ، والجدول التالي يبين درجة تأخير الاختبار ونتائجه بالنسبة لكل من السلاسل الأصلية، ودرجة تأخير الاختبار ونتائجه بالنسبة لسلاسل الفروق من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار "Dickey-Fuller" على باقي متغيرات النموذج

استقرارية سلاسل الفروق الأولى					استقرارية السلاسل الأصلية				
π_{tab}	π_{cal}	النموذج	درجة التأخير	السلسلة	π_{tab}	π_{cal}	النموذج	درجة التأخير	السلسلة
-3.60	-3.86	ϕ	2	ΔG_t	-3.58	-1.91	ϕ	0	G_t
1.96	0.22	β			M3				
1.96	0.68	α			M3				
-2.98	-4.87	ϕ			M2				
1.96	1.33	α			M2				
-1.95	-2.31	ϕ			M1				
-3.58	-4.41	ϕ	0	$\Delta M2_t$	-3.58	-4.41	ϕ	0	$M2_t$
1.96	1.51	β			M3				
1.96	0.08	α			M3				
-2.97	-3.30	ϕ			M2				
1.96	1.60	α			M2				
-1.95	-2.85	ϕ			M1				

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج (EViews 10).

1-3- نتائج اختبار (ADF) على السلسلتين الأصليتين:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بمقارنة القيم المطلقة للإحصاء المحسوبة π_{cal} بالنسبة لمعلمة الجذر الأحادي في السلسلتين الزمنية الأصليتين نجد أنها أصغر من القيم المطلقة للإحصاء المحدولة π_{tab} ، هذا ما يعني وجود الجذر الأحادي.

كما نلاحظ أيضا وجود مركبة الاتجاه العام والحد الثابت في السلسلة $M2_t$ فقط. ومنه نستنتج أن:

- السلسلة G_t غير مستقرة من النوع (TS-DS) لوجود الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام، ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى، أي: $\Delta G_t = G_t - G_{t-1}$.

- السلسلة $M2_t$ غير مستقرة من النوع (TS-DS) لوجود الجذر الأحادي ومركبة الاتجاه العام، ولجعلها مستقرة نقوم بإجراء الفروق من الدرجة الأولى، أي: $\Delta M2_t = M2_t - M2_{t-1}$.

2-3- نتائج اختبار (ADF) على سلسلتي الفروق من الدرجة الأولى:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه بمقارنة القيم المطلقة للإحصاءة المحسوبة π_{cal} بالنسبة لمعلمة الجذر الأحادي في سلسلتي الفروق من الدرجة الأولى نجد أنها أكبر من القيم المطلقة للإحصاءة الجدولة π_{tab} ، هذا ما يعني عدم وجود الجذر الأحادي. كما نلاحظ أيضاً عدم وجود مركبة اتجاه عام في كلتا السلسلتين. ومنه تكون السلسلتان ΔG_t و $\Delta M2_t$ مستقرتين. وكنتيجة عامة لاختبار "Dickey-Fuller" على كل متغيرات الدراسة ($M2_t, G_t, GDP_t$) نجد أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي:

$$\Delta GDP_t \rightarrow I(0) \Rightarrow GDP_t \rightarrow I(1)$$

$$\Delta G_t \rightarrow I(0) \Rightarrow G_t \rightarrow I(1)$$

$$\Delta M2_t \rightarrow I(0) \Rightarrow M2_t \rightarrow I(1)$$

ثانياً: التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ

1- اختبار التكامل المتزامن:

حسب النتائج التي تحصلنا عليها سابقاً وجدنا أن السلاسل ($M2_t, G_t, GDP_t$) متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها تصبح مستقرة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، كما أن بعضها يخضع لمركبة الاتجاه العام، والحد الثابت موجود في بعضها وغير موجود في البعض الآخر، هذا ما يؤدي إلى اختلاف وتعدد اختبارات "Johansen". وفي ظل المعطيات والنتائج سنركز على الفرضيتين التاليتين:

- الفرضية الأولى: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR)، ووجود الثابت وغياب مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن.
- الفرضية الثانية: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR)، ووجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن.

1-1- تحديد درجة تأخير النموذج (VAR):

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير النموذج (VAR)، وهذا بالاعتماد على معياري "Akaike" و "Schwarz"، وبالاستعانة ببرنامج (EViews 10) كانت قيم هذين المعيارين كما يلي:

الجدول رقم (13): تحديد درجة تأخير النموذج (VAR)

درجة التأخير	P=1	P=2	P=3	P=4
Akaike	30.66	30.89	30.72	30.78
Schwarz	31.09	31.37	31.33	31.35

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على مخرجات برنامج (EViews 10).

بالاعتماد على معياري "Akaike" و "Schwarz"، نجد أن درجة تأخير النموذج (VAR) هي P=1.

2-1- اختبار التكامل المتزامن لـ "Johansen":

وجدنا في المرحلة السابقة أن التأخير المقبول للمسار VAR(P) هو $P=1$ ، ومنه سنجري الاختبار على نموذج للمسار VAR(1)، وذلك بالاعتماد على الفرضيتين السابقتين.

أ. الفرضية الأولى: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR)، ووجود الثابت وغياب مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE).

الجدول رقم (14): نتائج اختبار "Johansen" للفرضية الأولى

Date: 08/12/20 Time: 07:17				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: GDP G M2				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.764795	50.36654	29.79707	0.0001
At most 1	0.332221	11.28948	15.49471	0.1943
At most 2	0.014228	0.386920	3.841466	0.5339

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
 * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
 **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 10).

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية:

i / $H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$

ii / $H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$

iii / $H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$

في الاختبار (i) نقبل الفرضية H_1 ، لأن إحصاءة "Johansen" أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 50.36؛ أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمائة فهي (29.79).

أما في الاختبارات (ii)، (iii) فنقبل الفرضية H_0 ، لأن إحصاءة "Johansen" أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: (11.28)، (0.38)، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمائة فهي على التوالي: (15.49)، (3.84) على التوالي.

ومنه لدينا $\text{rang}(\Pi) = 1$ ، أي أن عدد علاقات التكامل المتزامن هو 1.

ب. الفرضية الثانية: غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR)، ووجود الثابت مع مركبة الاتجاه العام في علاقة التكامل المتزامن (CE).

الجدول رقم (15): نتائج اختبار "Johansen" للفرضية الثانية

Date: 08/12/20 Time: 07:21				
Sample (adjusted): 1992 2018				
Included observations: 27 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)				
Series: GDP G M2				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.768698	58.72171	42.91525	0.0007
At most 1	0.422978	19.19293	25.87211	0.2695
At most 2	0.148686	4.346307	12.51798	0.6916
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 10)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن نتائج الاختبار في ظل الفرضيات التالية:

- i / $H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$
- ii / $H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$
- iii / $H_0 : r = 2 / H_1 : r > 2$

في الاختبار (i) نقبل الفرضية H_1 ، لأن إحصاءة "Johansen" أكبر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيمة 58.72؛ أما القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمائة فهي (42.91).

أما في الاختبارات (ii)، (iii) فنقبل الفرضية H_0 ، لأن إحصاءة "Johansen" أصغر من القيمة الحرجة لها، حيث أن هذه الإحصاءة تأخذ القيم التالية: (19.19)، (4.34)، أما القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 بالمائة فهي على التوالي: (25.87)، (12.51) على التوالي.

ومنه لدينا $\text{rang}(\Pi) = 1$ ، أي أن عدد علاقات التكامل المتزامن هو 1.

هذا يعني أن الناتج المحلي متزامن مع بقية المتغيرات؛ أي وجود توليفة خطية ساكنة النمو (ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي) ومتغير الكتلة النقدية كممثل للسياسة النقدية والنفقات كممثل للسياسة المالية مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في المدى الطويل، بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً. وطالما أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي ومتغيرات السياسة النقدية والمالية، إذن لا بد من تقدير مدى واتجاهات المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي.

2- تقدير معادلة التكامل المشترك لـ Engle-Granger

لتقدير معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ Engle-Granger نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية، والتي كانت نتائجها كما يلي:

الجدول رقم (16): نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك لـ Engle-Granger

Dependent Variable: GDP				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 08/14/20 Time: 16:14				
Sample: 1990 2018				
Included observations: 29				
GDP=C(1)+C(2)*G+C(3)*M2				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	772.5085	260.6551	2.963719	0.0064
C(2)	0.596155	0.152665	3.904988	0.0010
C(3)	0.972282	0.234566	4.145027	0.0003
R-squared	0.983278	Mean dependent var	8152.128	
Adjusted R-squared	0.981991	S.D. dependent var	6690.265	
S.E. of regression	897.8080	Akaike info criterion	16.53549	
Sum squared resid	20957539	Schwarz criterion	16.67693	
Log likelihood	-236.7646	Hannan-Quinn criter.	16.57979	
F-statistic	764.4057	Durbin-Watson stat	1.902150	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 10)

بناء على نتائج التقدير تأخذ معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ Engle-Granger الشكل التالي:

$$GDP_t = 772.508 + 0.5961 \cdot G_t + 0.9722 \cdot M2_t$$

(2.9637) (3.9049) (4.1450)

n = 29 R² = 0,9832 F-Stat = 764.40

حيث: (.) : إحصائية Student المحسوبة.

من خلال نتائج التقدير يكون التقييم الاقتصادي للنموذج كمايلي:

- بالنسبة للحد الثابت: $c(\hat{1}) = +772.50$ ، أي أن هناك جزء ثابت من الناتج المحلي الاجمالي مقداره 772.50 مليار دج لا يتأثر بتغير المتغيرات المستقلة.
- بالنسبة لمعلمة الانفاق العام: $c(\hat{2}) = +0.5961$ ، أي أن تغير الانفاق العام بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الاجمالي في نفس الاتجاه بـ: 0.5961 وحدة، وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.
- بالنسبة لمعلمة الكتلة النقدية: $c(\hat{3}) = +0.9722$ ، أي أن تغير الكتلة النقدية يؤدي إلى تغير الناتج المحلي الاجمالي في نفس الاتجاه بـ: 0.9722 وحدة، وهو ما يتطابق مع النظرية الاقتصادية.

1-2- التقييم الإحصائي:

سنقوم بتقييم النموذج اعتماداً على بعض المعايير الإحصائية، والمتمثلة في معامل التحديد المصحح لقياس القدرة التفسيرية للنموذج، اختبار Student لاختبار معنوية العلاقة بين كل متغير مفسر على حدة مع الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى اختبار Fischer لاختبار معنوية العلاقة ككل.

- معامل التحديد المصحح:

لدينا: $R^2 = 0.9832$ ، أي أن ما نسبته 98.32% من تغيرات الناتج المحلي الإجمالي مفسرة بتغيرات كل من الانفاق العام والكتلة النقدية، بينما النسبة المتبقية والمقدرة بـ: 1.68% فهي مفسرة بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- اختبار Student:

سنحاول من خلال هذا الاختبار دراسة معنوية العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المفسرة على حدة الناتج المحلي الإجمالي

- بالنسبة للحد الثابت: يأخذ اختبار Student الشكل التالي: $H_0 : c(1) = 0$ / $H_1 : c(1) \neq 0$

إحصائية Student المحسوبة تعطى بالعلاقة التالية:

$$st_{cal} = \left| \frac{\hat{c}(1) - 0}{\hat{\delta}_{c(1)}} \right| = \left| \frac{772.50 - 0}{260.65} \right| = 2.96$$

إحصائية Student المجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ تكون كمايلي: $st_{(n-k)}^{2.5\%} = st_{(29-3)}^{2.5\%} = st_{(26)}^{2.5\%} = 2.056$

من خلال مقارنة الإحصائيتين نجد: $(st_{cal} = 2.96) > (st_{(26)}^{2.5\%} = 2.056)$ ، وبالتالي نقبل الفرضية $H_1 : c(1) \neq 0$.

أما اختبار Student لباقي معاملات النموذج فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): نتائج اختبار Student على باقي معاملات معادلة التكامل المشترك لـ Engle-Granger

المعلومة	st_{cal}	$st_{26}^{2.5\%}$	المقارنة	النتيجة
معلمة $G_t : c(2)$	3.90	2.056	$st_{cal} \geq st_{26}^{2.5\%}$	نقبل: $H_1 : c(2) \neq 0$
معلمة $M2_t : c(3)$	4.14	2.056	$st_{cal} \geq st_{26}^{2.5\%}$	نقبل: $H_1 : c(3) \neq 0$

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على نتائج اختبار Student

من خلال الجدول نلاحظ أن باقي معاملات النموذج تمتاز بمعنوية إحصائية عند مستوى $\alpha = 5\%$.

– اختبار Fisher:

من خلال هذا الاختبار سنحاول اختبار المعنوية الكلية لنموذج الاستثمار العمومي، حيث يأخذ هذا الاختبار الشكل

التالي:

$$\begin{cases} H_0 : c(1) = c(2) = c(3) = 0 \\ H_1 : \exists i / c(i) \neq 0 \quad / i = 1 \dots 3 \end{cases}$$

إحصائية Fisher المحسوبة تعطى بالعلاقة التالية:

$$F_{cal} = \frac{R^2 / k - 1}{(1 - R^2) / (n - k)} = \frac{0.9832 / 3 - 1}{(1 - 0.9832) / (29 - 3)} = 764.40$$

إحصائية Fisher الجدولة عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ تكون كمايلي: $F_{(k-1, n-k)}^{\alpha=5\%} = F_{(2, 26)}^{5\%} = 3.369$ ، ومن خلال مقارنة الإحصائيتين نجد: $(F_{cal} = 764.40) > (F_{(2,40)}^{5\%} = 3.369)$ ، وبالتالي نقبل الفرضية $H_1 : \exists i / c(i) \neq 0$ ، أي أن معادلة التكمال المشترك طويلة الأجل لـ Engle و Granger مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$.

2-2- التقييم القياسي:

في هذا المستوى سنحاول اختبار صحة الفرضيات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى العادية، من خلال اختبار وجود الارتباط الذاتي بين الأخطاء من عدمه باستعمال اختبار Durbin-Watson، واختبار ثبات التباين من عدمه باستعمال اختبار White.

– اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

لاختبار الارتباط الذاتي لأخطاء نموذج الاستثمار العمومي نستعمل اختبار dw، والذي يأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$$

نقوم بحساب الإحصائية dw التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$dw = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2} = 1.90$$

ولدينا: عدد المشاهدات في النموذج: $n = 29$ ، عدد المتغيرات المفسرة في النموذج: $k = 2$

من جدول Durbin-Watson نجد القيم الحرجة d_1 و d_2 عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ كمايلي:

$d_1 = 1.27$ و $d_2 = 1.56$ ، فنلاحظ أن: $(4 - d_2 = 2.44) < (dw = 1.90) < (d_2 = 1.27)$ ، وهو ما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

– اختبار ثبات التباين:

لاختبار ثبات أو تجانس التباين من عدمه نستعمل اختبار White، والذي يكون بناء على نتائج تقدير النموذج التالي:

$$e_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 G_t + \alpha_2 (G_t)^2 + \alpha_3 (G_t \cdot M2_t) + \alpha_4 \cdot M2_t + \alpha_5 (M2_t)^2 + \varepsilon_t$$

حيث: e_t^2 : هي مربع بواقي تقدير معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ Engle و Granger.

ويقوم اختبار White على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_5 = 0 \\ H_1 : \exists i / \alpha_i \neq 0 \quad / i = 1 \dots 5 \end{cases}$$

باستعمال برنامج EViews 10 وطريقة المربعات الصغرى العادية قمنا بتقدير نموذج مربع بواقي تقدير نموذج الاستثمار العمومي، فكانت النتائج كما يلي:

$$\hat{e}_t^2 = 598029.4 - 3158.07 \cdot G_t - 0.31 \cdot (G_t)^2 + 0.64 \cdot (G_t \cdot M2_t) - 0.24 \cdot (M2_t)^2 + 1678.09 \cdot M2_t$$

$$n = 29 \quad R^2 = 0.0987$$

إحصائية White المحسوبة: $n \cdot R^2 = 29 \cdot (0.0987) = 2.8623$. القيمة الجدولة: $\chi_9^2(\alpha = 5\%) = 16.9190$.

من خلال مقارنة القيمتين المحسوبة والجدولة نجد: $(\chi_9^2(\alpha = 5\%) = 12.59) < (n \cdot R^2 = 2.8623)$. ومنه نقبل فرضية عدم $H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_5 = 0$ ، أي غياب مشكل عدم ثبات التباين.

وبما أن معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ Engle و Granger مقبولة إقتصادياً، إحصائياً وقياسياً فإن شكلها النهائي يكون كما يلي:

$$\hat{GDP}_t = 772.508 + 0.5961 \cdot G_t + 0.9722 \cdot M2_t$$

من خلال نموذج Engle-Granger يتأكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والنمو، حيث يقوم منهج أنجل غرانجر على مرحلتين، الأولى تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والثانية تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبثثة لفترة واحدة. وحتى يتم اعتماد اختبار نموذج تصحيح الخطأ لابد من التأكد من استقرارية بواقي انحدار التكامل المشترك.

3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ لديناميكية العلاقة قصيرة الأجل:

بعد تقدير معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ Engle-Granger ، وبعد اختبار استقرارية بواقي التقدير، نقوم بادخالها في معادلة المدى القصير بفترة إبطاء واحدة بعد تحويل بقية المتغيرات إلى متغيرات مستقرة، ثم نقوم بتقدير النموذج المسمى بنموذج تصحيح الخطأ لـ Engle-Granger ، والجدول الآتي يبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم (18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DGDP				
Method: Least Squares				
Date: 08/16/20 Time: 19:19				
Sample (adjusted): 1991 2018				
Included observations: 28 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	44.02862	220.7291	0.199469	0.8436
DG	0.172581	0.326261	0.528967	0.6017
DM2	1.164405	0.346097	3.364391	0.0026
ECT(-1)	-0.347634	0.151043	-2.301547	0.0375
R-squared	0.392268	Mean dependent var		734.5858
Adjusted R-squared	0.316301	S.D. dependent var		841.8188
S.E. of regression	696.0671	Akaike info criterion		16.06033
Sum squared resid	11628224	Schwarz criterion		16.25065
Log likelihood	-220.8447	Hannan-Quinn criter.		16.11851
F-statistic	5.163687	Durbin-Watson stat		1.486162
Prob(F-statistic)	0.006769			

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 10).

وبالتالي يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ لـ Engle-Granger كمايلي:

$$\Delta \hat{GDP}_t = 44.0286 + 0.1725 \cdot \Delta G_t + 1.1644 \cdot \Delta M2_t - 0.3476 \cdot ECT_{t-1}$$

(0.199) (0.5289) (3.364) (-2.3015)

$$n = 28 \qquad R^2 = 0.3922 \qquad F_{cal} = 5.1636$$

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ القصير المدى نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية 5%، مع إشارته السالبة، وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.3476) إلى أن سرعة التعديل في الأجل القصير هي 34.76% خلال مدة زمنية مقدارها سنة، والتي تؤدي إلى تحقيق التوازن في العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن الناتج المحلي الاجمالي يحتاج لمرور 2.87 سنة لاستعاب كامل الصدمة أو التغيرات التي تطرأ على كل من الانفاق العام والكتلة النقدية.

من جهة أخرى يشير معامل التحديد في نموذج تصحيح الخطأ والذي يساوي 0.3922، إلى ضعف جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي، وذلك لارتباطه بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات وأسعار البترول.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

إن هذا المطلب يعتبر جوهر الدراسة وهذا لما يمتاز به من أهمية، فبعد كل التمهيدات التي سبقته بداية من الفصل الأول الذي رأينا فيه الجانب النظري للدراسة، وبعده الفصل الثاني الذي حددنا فيه طرق وأدوات التحليل واستعراض المعطيات والبيانات ثم تحليلها.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن أن نوجزها في مجموعة من النقاط والمتمثلة في ما يلي:

- 1- أن الأزمة البترولية لسنة 1986 أدت إلى ظهور الاختلالات على المستوى الاقتصادي الداخلي والخارجي، حيث سجل النمو الاقتصادي معدلات ضعيفة. واستمرت الوضعية المتأزمة للاقتصاد الجزائري مع بداية التسعينات، أمام استفحال أزمة الديون الخارجية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية داخليا، فسجل النمو الاقتصادي معدلات جد ضعيفة تعكس حدة الأزمة الاقتصادية. ليعود التحسن إلى معدلات النمو خلال الفترة 1995-1999 رغم تذبذبه من سنة لأخرى، ويعود ذلك بالأساس إلى تحسن إنتاج القطاع الفلاحي وقطاع المحروقات.
- 2- بداية من سنة 2000 ومع تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، تبنت الجزائر سياسة انفاقية توسعية هدفها رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية للسكان، فتميزت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام بالارتفاع، والذي يعود أساسا إلى ارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات، بينما شهد النمو خارج قطاع المحروقات معدلات نمو متذبذبة في معظم القطاعات الاقتصادية، خاصة منها الفلاحي والصناعي. بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية الاستثناء الوحيد تقريبا خلال هذه الفترة.
- 3- من خلال اختبار الاستقرارية لكل من السلاسل الزمنية الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام والكتلة النقدية، تبين أن:
 - سلسلة الناتج المحلي الإجمالي غير مستقرة عبر الزمن في مستواها الطبيعي، وهذا لارتباطه الوثيق بقطاع المحروقات وتقلب أسعار البترول، ولكنها استقرت بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى؛
 - وفي ما يخص سلسلة الانفاق العام تبين أنها غير مستقرة عبر الزمن، وهذا نظرا لتقلب العوامل المؤثرة عليه، ولكنها استقرت بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى؛
 - أما بالنسبة لسلسلة الكتلة النقدية تبين أنها أيضا غير مستقرة عبر الزمن، ولكنها استقرت بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى؛
 - وبما أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في نفس المستوى، أي بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، فهذا يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة.
- 4- أظهرت نتائج اختبار درجة التأخير المثلى بالاعتماد على اختباري "Akaike" و "Schwarz" للنموذج القياسي أن العدد الأمثل لدرجة التأخير الذي يقابل أقل قيمة لكل من المعيارين هو العدد (1)، واستخدام هذا العدد سيعطي نتائج ذات دلالة إحصائية.
- 5- أثبت اختبار "Johansen" للتكامل المتزامن أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، هذا يعني أنه هناك علاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

6- من خلال معادلة التكامل المشترك طويلة الأجل لـ Engle و Granger:

- معلمة الانفاق العام تساوي 0.5961، وهي موجبة وذات معنوية احصائية، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والنتاج المحلي الاجمالي، فكل تغير في الانفاق العام بوحدة واحدة يؤدي الى تغير الناتج المحلي الاجمالي في نفس الاتجاه بـ: 0.5961 وحدة.

- معلمة الكتلة النقدية تساوي 0.9722، وهي موجبة وذات معنوية احصائية، مما يدل على وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الاجمالي، فكل تغير في الكتلة النقدية بوحدة واحدة يؤدي الى تغير الناتج المحلي الاجمالي في نفس الاتجاه بـ: 0.9722 وحدة.

- تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أكبر من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، إلا أنه في الحقيقة تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر، وبالتالي فإن الملاحظ أن هناك علاقة طردية ايجابية لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي الاقتصادي على النمو.

7- من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ نجد أن سرعة التعديل في الأجل القصير هي 34.76% خلال مدة زمنية مقدارها سنة، أي أن الناتج المحلي الاجمالي يحتاج لمرور 2.87 سنة لاستيعاب كامل الصدمة أو التغيرات التي تطرأ على كل من الانفاق العام والكتلة النقدية.

خلاصة الفصل:

شهدت كل من السياستين النقدية والمالية اصلاحات عميقة خلال فترة دراستنا (1990-2018)، حيث اتسمت السياسة النقدية منذ بداية سنة 1990 بعدد التطورات بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)، الذي وسع من صلاحيات البنك المركزي وحدد أدوات ادارة الائتمان بالبلد منها: تآطير القروض البنكية، ومعدلات الخصم والفائدة وكذا السوق النقدية ومعدل الاحتياطي الاجباري، وعادت مع العمل بهذه الأدوات الروح للقطاع النقدي فأصبح مؤثرا في النشاط الاقتصادي ووسيلة لتحقيق معدلات نمو عام لا بأس بها ، أما أدوات السياسة المالية المتمثلة أساسا في النفقات والايادات العامة شهدت في أغلب سنوات دراستنا زيادة، وهو ما يؤكد نية دوائر صنع القرار الاقتصادي السعي نحو إرساء دعائم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الكلية.

ومن خلال هذا الفصل التطبيقي بينت لنا الدراسة القياسية أن السياسة النقدية كانت تؤثر بدرجة أكبر على النمو الاقتصادي بالجزائر من السياسة المالية في المدى الطويل.

الخاتمة العامة

إن الأبحاث الاقتصادية تؤكد على أهمية السياستين النقدية والمالية في سعيهما لتحقيق النمو الاقتصادي، وكان هذا منطلق دراستنا، وقصد الاجابة عن التساؤل الرئيسي لدراستنا تناولنا مفاهيم وأدوات وأهداف السياستين النقدية والمالية، بالإضافة إلى التكامل بين السياستين، وكذا تطرقنا إلى النمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له، وتم اسقاط ما تم ذكره في هذه العناصر النظرية على الجزائر ضمن مسار زمني يمتد من سنة 1990 إلى سنة 2018، من خلال تحليل أداء السياستين النقدية والمالية والنمو الاقتصادي، لنستخلص بعدها أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي بالجزائر، وأي من السياستين لها التأثير الأكبر على النمو الاقتصادي، وذلك بالاستعانة بنموذج (سانت-لويس). وبناء على ما تطرقنا إليه في صلب عملنا يمكن الخروج بجملة من النتائج هي كالتالي:

النتائج المتوصل إليها في الدراسة: نلخصها فيمايلي:

النتائج المتوصل إليها بالفصل النظري: من خلال الاستعانة بالنظريات الاقتصادية لمختلف المدارس الاقتصادية توصلنا إلى ما يلي:

- اتضح لنا مكانة كل من السياستين النقدية والمالية في تاريخ الفكر الاقتصادي من خلال ما شهدته كل سياسة من تجاذبات فكرية متنوعة وثرية.
- حضى النمو الاقتصادي باهتمام من طرف الباحثين الاقتصاديين من خلال بناء العديد من النظريات المفسرة له، والتي تعمل على الرفع من مؤشراتته الأساسية ايجابا.
- إن غاية تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد بما فيها النمو الاقتصادي الجيد لا يقوم إلا بوجود تنسيق فعال وتكامل بناء بين السياستين النقدية والمالية معا.

النتائج المتوصل إليها بالفصل التطبيقي: من خلال تناول متغيرات الدراسة ميدانيا بالجزائر والاستعانة بنموذج (سانت-لويس) توصلنا للنتائج التالية:

- أرجع قانون النقد والقرض (90-10) للسياسة النقدية مكانتها الأساسية ضمن المعادلة الاقتصادية، وقدم إضافة ملموسة في تجديد ديناميكية عمل أدوات السياسة النقدية.
- منح السلطة النقدية الواضح باستعمال أدوات السياسة النقدية لمعالجة المشكلات الاقتصادية، كأداة معدل الخصم الذي يتغير عادة مع تغيرات معدل التضخم سعيا لتخفيف حدته ومعالجة آثاره، فترتفع وتنخفض نسبة معدل الخصم كلما ارتفع وانخفض معدل التضخم.
- كانت حصة أدوات السياسة المالية مرتفعة ممثلة في الانفاق العام والايادات العامة، وتمثل الجباية البترولية أهم ايراد في الايرادات الجبائية، نتيجة اعتماد الجزائر على موارد قطاع النفط.
- شهدت معدلات النمو بالجزائر خلال فترة (1990-1994) معدلات نمو منخفضة بسبب تراجع أسعار النفط والأزمة السياسية التي شهدتها البلد، أما خلال أغلب سنوات الدراسة المتبقية فقد شهدت تحسنا نتيجة انتعاش أسعار النفط.
- من خلال نموذج (سانت-لويس) تبين لنا عند استخدام اختبار الاستقرارية أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عبر الزمن، ولكن مستقرة عند الفروق الأولى، وهو ما يدل على أنها متكاملة، مما استدعى القيام باختبار "Johansen" للمتكامل المتزامن، ليثبت

وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. لنخرج بنتيجة نهائية مفادها أن تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي بدرجة أكبر من تأثير السياسة المالية عليه.

اختبار الفرضيات:

بناء على ما سبق، وما جاء في عرض دراستنا لإبراز تأثير كل من السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي فإننا نستطيع اختبار صحة الفرضيات:

- مكن نموذج (سانت لويس) من خلال بناءه وادخال احصائيات المتغيرات الثلاث في دراستنا من إعطاء نتائج مقبولة وتفادي التشتت وحصر المتغيرات الرئيسية لكل من أدوات السياستين وأثرهما على النمو الاقتصادي، وعليه فإن الفرضية الأولى المتعلقة باستخدام نموذج (سانت-لويس) في دراستنا حقق نتائج مرضية، وبالتالي فإن الفرضية الأولى كانت فرضية مقبولة.

- بالنسبة للفرضية الثانية التي تحدثت حول التأثير الأكبر للسياسة المالية على النمو الاقتصادي من نظيرتها السياسة النقدية بالجزائر أهما كانت فرضية خاطئة، حيث خلصت نتائج النموذج القياسي المتبع في دراستنا على المدى الطويل لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي بالجزائر بدرجة أكبر مما عليه تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي

الاقتراحات: في ظل النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم جملة من التوصيات، ندرجها فيما يلي:

- السعي لإعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي في اتخاذ القرارات، بعيدا عن الضغوط السياسية والادارية، وتوفير بيئة عمل مصرفية ونقدية مساعدة.

- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لما فيه من دور مهم لبعث النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو عام جيدة.

- السعي نحو تنوع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات والتخلص من التبعية له، والخروج من دوامة البقاء رهينة للتغيرات المفاجئة على مستوى أسعار سلعة واحدة، وبالتالي الانتقال إلى مرحلة اقتصادية آمنة بالاعتماد على مقدرات القطاعات الاستراتيجية الثلاث، ممثلة في السياحة، الصناعة والفلاحة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 01 البكري أنس، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 02 أبو السعود محمد فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 03 الحاج طارق، المالية العامة، دار الصفاء، عمان، 1999.
- 04 الدوري زكريا و يسرا السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 05 السمهوري محمد سعيد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 06 السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009.
- 07 القريشي مدحت، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل، الأردن، 2007.
- 08 الوادي محمود حسين ، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 09 بوخاري لخلو موسى، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- 10 تركي القريشي محمد صالح، علم الاقتصاد والتنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 11 حسين الرفاعي أحمد و خالد واصف الوزاني، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظري والتطبيق، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر الأردن، 2005.
- 12 حميد عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية، مكتبة النهضة العربية، 1986.
- 13 خبايا عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 14 خضير عباس المهري، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والسياسة النقدية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989.
- 15 داوود حسام وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، 2005.
- 16 رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر، الطبعة الأولى، قسنطينة، 2008.
- 17 شحادة الخطيب خالد وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2007.
- 18 صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.

- 19 عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 20 عدلي ناشد سوزي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
- 21 عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 22 علي سليمان سلوى، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت، 1973.
- 23 غدير هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
- 24 قانة إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 25 قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 26 كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002-2003.
- 27 لعمارة جمال، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي والوضعي دراسة مقارنة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007.
- 28 مكيد علي، الاقتصاد القياسي (دروس ومسائل محلولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 29 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 30 هيل عجمي جميل الجنابي و رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، بغداد، 2009.
- 31 وراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، بيروت، 2003.

ثانياً: المذكرات والأطروحات

- 01 بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 02 بوحليط زينب و فتاتنية سمية، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج سانت لويس (دراسة قياسية للفترة 1990-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود

- ومؤسسات مالية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015.
- 03** حمدان محي الدين ، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2009.
- 04** رحالي بلقاسم، **الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية من 1970-2013)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016-2017.
- 05** رضوان سليم، **السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009-2010.
- 06** ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989-2012**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.
- 07** عريوة سهلية، **مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة (دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2010-2011.
- 08** كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية (دراسة تحليلية قياسية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- 09** موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010.
- 10** وجدي جميلة، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال فترة 1990-2014)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.

ثالثا: المجلات

- 01** صاري علي، **السياسة النقدية غير التقليدية: الأدوات والأهداف**، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد4، 2013.

رابعا: التقارير

- 01** تقارير بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء.
- 02** تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ووزارة المالية.

المراجع باللغة الفرنسية

- 01 George Bresson. Alain Pirotte. Economie des séries temporelles. 1^{ère} édition. Paris: PUF. 1995
- 02 Phillips Peter C. B.Perron Pierre. Testing for a unit root in time series regression. Biometrika. Vol 75. 1988.
- 03 R.Bourbonnais.M.Terraza. L'analyse des séries temporelles en économies. 1^{ère} édition. Paris. PUF. 1998.
- 04 R. Bourbonnais, Econométrie, 6^{ème} édition, Paris, Dunod.
- 05 Sandrine Lardic. Valérie Mignon. Econométrie des séries temporelles macro-économiques et financières. economica. Paris. 2002.

المواقع الإلكترونية:

- 01 <http://almerja.com>
- 02 <http://statistics-pnu.ucoz.com/forum/10-7-1>

الملخص:

تلعب السياسة النقدية والسياسة المالية دورا هاما في تنشيط الاقتصاد وتحريك مؤشرات النمو الاقتصادي ايجابا ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك عبر تشكيلة متنوعة ومتكاملة من الأدوات لكل سياسة، وتمحورت دراستنا هذه حول مدى تأثير كل من السياستين على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال فترة (1990-2018)، وتطلب منا تناول الجانب النظري للسياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي وكذا مختلف النظريات التي خلصت إليها المدراس الاقتصادية لكل متغير في دراستنا، ومن ثم تحليل مسار السياسة النقدية والسياسة المالية والنمو الاقتصادي بالجزائر خلال نفس فترة الدراسة، ومحاولة منا للخروج بنقاط بحثية علمية صحيحة اعتمدنا على الدراسة القياسية باستخدام نموذج (سانت- لويس). وخلصت نتائج الدراسة من خلال اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية الخاصة بكل من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي والكتلة النقدية أنها غير مستقرة عبر الزمن، ولكنها استقرت بعد اجراء الفروقات من الدرجة الأولى، وهذا يدل على أنها متكاملة من نفس الدرجة، مما سمح لنا بإجراء اختبار المتكامل المتزامن على السلاسل الزمنية فخلص هذا الاختبار إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ليتضح لنا ختاماً أن تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل أكبر من تأثير السياسة المالية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السياسة المالية، النمو الاقتصادي، التكامل بين السياستين، السلاسل الزمنية.

Résumé

La politique monétaire et la politique financière jouent un rôle extrêmement important dans l'enrichissement de l'économie et pareil pour l'augmentation des indicateurs de la croissance économique. Et ce grâce à une collection de diversifiée et complétée des outils de chaque politique. De ce fait, notre étude porte sur l'impact de ces deux politiques sur la Croissance économique en Algérie durant le période (1990-2018).

Pour ce faire nous avons étudié le côté théorique des politiques économiques et la croissance économique, ainsi que les différentes théories que les écoles ont élaborées pour chaque variable de notre étude. Puis nous avons analysé le parcours de la politique monétaire, la politique financière et la croissance économique en Algérie durant la même période de l'étude. En essayant de s'en sortir avec des points scientifiques corrects nous avons adopté des études Économétriques en utilisant le modèle (Saint-Louis).

Les résultats de l'étude révélait, à partir des examens de stabilité des série temporelle de chaque élément notamment Produit intérieur brut (PIB) Dépenses publiques (G) et la masse monétaire, qu'ils ne sont pas stables dans le temps mais qu'ils se sont stabilisés après avoir changer quelque différences du premier degré, cela signifie que ces éléments se complètent entre eux du même degré, ce qui nous a permis de faire l'examen Cointegration sur les Série temporelle. Ce dernier nous a mené a conclure qu'il existe une longue relation entre les variables de l'étude, et que la politique monétaire impact la croissance économique dans des longues périodes dans le temps plus que la politique financière l'en fait.

Mots clés : Politique monétaire, Politique financière, Croissance économique, Série temporelle